

MOHAMED CHTATOU

LES FEMMES
AMAZIGHES
GARDIENNES
DE LA LANGUE
ET DE LA CULTURE

CHAMA MECHTALY



المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 0008/2001 الترخيم الدولي: 1476/1114 العدد: 254 مارس - 2972 / 2022 MARS - الثمن: 5 دراهم / Euro 1.5



www.amadalamazigh.press.ma



amadalamazigh@yahoo.fr



Amadalpresse



Amadalpresse



@Amadalpresse

المناضلة الأمازيغية هنو أوماروش:

الحركة الأمازيغية مغبونة وغير منسجمة

فدوى بنكيران

زواج الفاتحة

غبن

تتعرض له المرأة

محمد عبد الوهاب رفيقي



القطع مع ظاهرة

زواج الفاتحة بيد الدولة

ΣΟΞΓ | +Π:ΟΞ
Θ :Γς.



ΛΟ: Σ. + Υ

DISPONIBLE SUR Google Play

TÉLÉCHARGER DANS l'App Store



البرنامج الحكومي في أفق بلوغ 50% لا وهن قدرات.

سياسيا، أن تحقق المرأة بالفعل مبدأ المناصفة وفق مقتضيات دستور 2011.

اجتماعيا، عبر منع زواج القاصرات وتحقيق المساواة في الإرث.

قانونيا، تغيير مدونة الأسرة وتفعيل كل الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والعمل على ملائمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية وسيادة هذه الأخيرة.

نفسانيا، وضع آليات زجرية لمحاربة العنف ضد النساء بكل أشكاله المادية والرمزية.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي: ⵉⵎⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵉⵎⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵉⵎⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

Igh iHnna uglif ad iZTTa

ما معناه:

إذا حس النحل بالاطمئنان ينتج.

زالت تعيق مسيرتها وتعرض طريقها.

ما أخشاه وأتوجس منه، هو أن تصير هذه المناسبة، مناسبة فقط لتقديم الورود الحمراء والبيضاء وعلب الشوكلاطة، ونتوه بين التبريكات والهدايا وصور الذكرى وننسى فلسفة هذا اليوم ومعناه في التاريخ، فنقزم أيام بل حياة وتاريخ النساء المناضلات في الحركات النسائية عبر العالم وكل النساء الديمقراطيات في يوم واحد، إن كل ما أخشاه هو أن نتوه وننسى مطالب النساء في تحقيق المساواة في الحقوق مع شقائقهن الرجال، كيف لا ولهن كمثلهن نفس الإلتزامات ونفس الواجبات، ولكن في المقابل ليس لهن نفس الحقوق.

اليوم علينا العمل جميعا في سبيل تمكين النساء:

اقتصاديا وبلوغ نسبة نشاط النساء % 30 كما جاء في



أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

المجتمع، إنجازاتها، مبادراتها ومساهماتها، كذلك إنها فرصة لطرح الإشكالات التي ما

إنهن هنا في هذه الأرض السعيدة التي أنبتت تيهيا وتينهان وكثرة الأوربية وزينب النفزاوية وعدجو موح ولالة تعلات والسيدة الحرة، وغيرهن ممن يشهد لهن التاريخ بمسار طويل ونجاح، منهن نستقي العزة والكبرياء وعلى دربهن نسير وفي أيدينا مشعل النجاح نحمله عاليا لنقول بلسان واحد ها نحن هنا، كفانا تهميشا لقدرات النساء في البوادي والجال، وكفانا إقصاءا من المسؤوليات، كفانا اغتصابا لأجسادنا ولحقوقنا، كفانا من الأفكار المعيقة للحرية باسم الدين والمذاهب، كفانا من تلك الصورة النمطية التي تختزل المرأة في الجسد وتبخس قدراتها وعطاءها.

ونحن نحتفل بيوم 08 مارس، اليوم العالمي للنساء، هي فرصة لتقييم ما تحقق وما لم يتحقق لصالح المرأة المغربية، مكانتها، رصيدها داخل

ان تاريخنا الأمازيغي الطويل يزخر بنماذج لأسماء نساء قياديات، ملهمات هن قدوة لنا في الحياة، قائدات محاربات حملن السلاح وحررننا الأرض، سياسيات محركات نجحن في إخضاع الشعوب لسياساتهن، فقيهاات جليلات حفظن القرآن وتبحرن في التراث الإسلامي تفقهن ودرسن فافتن، شاعرات نظمن الشعر فأبدعن، فنانات موسيقيات أطربن، رياضيات فزن بميداليات ذهبية وبصمن تاريخ الألعاب الأولمبية ببصمات من ذهب، ثم محاميات، طبيبات، استاذات جامعات وصحفيات حاورن وناقشن كل الأنواع والألوان السياسية، الفنية، الثقافية والأكاديمية، ثم نساء ربات بيوت ربين نساء ورجال هذا الوطن.

إن نساء وطني كثرات بعلمهن اللامحدود وعطائهن اللامنتهي وشجاعتهن التي لاتوصف،

المؤتمر العاشر لأمازيغ العالم

مدينة ورازات أيام 25، 26 و27 مارس 2022 / 2972

بالنسبة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمشاركة، يرجى الوفاء بالشروط التالية:
- إرسال طلب العضوية للجمعية العالمي الأمازيغي.
- قبول القانون الأساسي للجمعية العالمي الأمازيغي
<http://amamazigh.org/statuts-de-lama/>

ومشروعه السياسي «ميثاق تامازغا»
http://amamazigh.org/wp-content/uploads/2018/10/AMA_MANIFESTE-DE-TAMAZGHA_5-langues.pdf

AGRAW AMADLAN AMAZIGH
ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE
AMAZIGH WORLD ASSEMBLY
ASAMBLEA MUNDIAL AMAZIGE
الجمعية العالمي الأمازيغي

E-mail: assemblee.mondiale.amazighe@gmail.com

Web: www.amamazigh.org

Facebook: <https://facebook.com/Agrawamadlan>

في تافيرا (جزر الكناري عام 1997)، ثم في ليون (فرنسا 1999)، روبيكس (فرنسا، ليل 2002)، الناظور (المغرب، الريف، 2005)، تيزي وزو (الجزائر، القبائل 2008)، بروكسل (بلجيكا 2011)، تنزيت (المغرب، سوس، 2013)، إفران (المغرب، الأطلس المتوسط، 2015)، و(مراكش لأطلس الكبير، 2018).

وبذلك ستكون مقبلين، أواخر مارس الجاري، على تنظيم المؤتمر العاشر لأمازيغ العالم، بعد تأجيله مرتين بسبب الإجراءات الحكومية جراء تفشي وباء كوفيد 19، وذلك في مدينة ورازات، أيام 25 و26 و27 مارس/ 2972، بجهة درعة تافيلالت (اسامر).

والمقترح أن يظل هذا المؤتمر، شأنه في ذلك شأن المؤتمرات السابقة، فضاء للتفكير والتبادل والمناقشة بخصوص ضرورة إنجاح المشاركة الفعالة للمواطنات والمواطنين والشعوب والقبائل الأمازيغية في انتزاع الديمقراطية ببلدانها، والمساعدة في مواجهة التجاوزات الاستبدادية لأنظمة دول تمازغا من جهة، ومواجهة الإسلاموية السياسية والبعثية الشمولية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة تحضيرية تأسست من أجل التحضير والاستعداد للمؤتمر.

«الجمعية العالمي الأمازيغي» هي منظمة غير حكومية دولية تدافع عن حقوق ومصالح الشعب الأمازيغي والمجتمعات المحلية.

الهدف الرئيسي للجمعية العالمي الأمازيغي هو جمع خيرة القوى المناضلة حول مشروع اجتماعي يقوم على قيم الحرية والمساواة والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء والتهميش. ويسعى الجمع للدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية الأمازيغية وتعزيزها وتطويرها؛ والدفاع عن مبدأ الحق في الحكم الذاتي للجهات، وإقامة مؤسسات ديمقراطية في جميع أنحاء تامازغا.

وسيركز المؤتمر العاشر للجمعية العالمي الأمازيغي على دور «التدابير العاجلة التي ينبغي اتخاذها لحماية، تنشيط وتعزيز اللغة الأصلية لسكان شمال إفريقيا والساحل؟». تماشيا مع العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية (-2022) الذي أطلقته منظمة اليونسكو، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

ومنذ تأسيسه سنة 1995 في جنوب فرنسا، انعقدت عدة مؤتمرات لـ «أكراو أمادلان أمازيغ» بصورة دورية، وفقا لنظامه الأساسي وقرارات أجهزته: فانعقد المؤتمر الأول

سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

أكثر من 20 سنة في خدمة الأمازيغية



Editeur:

Rachid RAHA

- R.C.: 53673

- Patente: 26310542

- I.F.: 3303407

- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

الموقع الإلكتروني:

www.amazigh.press

السحب:

مجموعة ماروك سوار

التوزيع:

سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:

EDITIONS AMAZIGH

ملف الصحافة:

- الإيداع القانوني: 2001/0008

- الترخيم الدولي: 1114-1476

- رقم اللجنة الثنائية للصحافة

المكتوبة أ.م.ش 06-046

الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط

هاتف/ فاكس: 05 37 72 72 83

البريد الإلكتروني:

amadalamazigh@yahoo.fr

هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

منتصر أحوي (إثري)

نادية بودة

القسم التقني:

خير الدين الجامعي

الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك



المديرة المسؤولة:

أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

الملف من إعداد : نادية بودرة - رشيدة إمرزيك

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، ارتأينا في جريدة «العالم الأمازيغي» أن نتناول مجموعة من القضايا الشائكة التي مازالت تؤرق كاهل النساء المغربيات بشكل عام، والأمازيغيات بشكل خاص. قضايا وظواهر مازالت تنتهك باسمها حقوق النساء. كما حاولنا أن نسلط الضوء على بعض من معاناة المرأة الجبلية والإشكالات المرتبطة بها من خلال مجموعة من اللقاءات مع النساء وخبراء من جميع التخصصات الجمعوية والسياسية والقانونية.



زواج الفاتحة بين الفقه والقانون والمجتمع

والقى عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية جمال الدين الهاني كلمة افتتاحية لهذه الندوة، ثم رئيسة الجمعية الجهوية لاتحاد الوطني لنساء المغرب-سلا، السيدة شمس الضحى العلوي الاسماعيللي، ثم رئيسة قطب النيابة العامة الدكتورة أمينة افروخي التي دعت إلى تغيير العقلية من أجل التغلب على هذه الظواهر المخالفة لمبادئ المجتمع المغربي.

ثم تم عرض شريط سمعي بصري يحمل شهادات ضحايا زواج الفاتحة، وإحصائيات حول انتشار هذه الظاهرة، ثم قدمت رئيسة مؤسسة رزان للدراسات الاستراتيجية حول الأسرة والمجتمع الدكتورة بثينة الغلبزوري كلمة تقدم فيها أهداف المؤسسة الساعية لحماية المرأة من هذه الظاهرة، ومن بعدها القت ممثلة عن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة السيدة بيوري سكيينة كلمة حول الموضوع، وعملت على عرض هيكل الوزارة وأدوارها الرامية إلى جعل الأسرة أكثر تماسكا، وقدمت برنامج «جسر» لتأهيل النساء اقتصاديا، وأخيرا كلمة منسقة الندوة الدكتورة فدوى بنكيران.

القانون أيضا في حالات خاصة وجدير بالذكر أن زواج الفاتحة الذي أصبح شائعا في المدن يختلف اختلافا جذريا عن زواج الفاتحة المعروف في البوادي المغربية، وخاصة لدى بعض سكانها، والذي كان محميا بمجموعة من الأعراف القبلية الصارمة التي لا تخالف الشرع عمومها، والتي كانت تجعل الجماعة حامية لحقوق الرجل والمرأة والأبناء على السواء.

ومن أهداف الندوة تروم الندوة الموسومة، زواج الفاتحة بين الفقه والقانون والمجتمع إلى إبراز قيمة وأهمية التوثيق عموما في تاريخ الحضارة، والكشف عن صيغة الزواج بالفاتحة كظاهرة اجتماعية أصبحت شائعة في المجتمع المغربي، مع عرض الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة عن زواج الفاتحة.

ركزت محاور الندوة الدولية على الأبعاد النفسية والاجتماعية لظاهرة زواج الفاتحة أو الأعراف المنظمة لزواج الفاتحة بالبوادي وتوثيق عقد الزواج من منظور الاجتهاد المقاصدي؛ والأحكام الفقهية والقانونية لزواج الفاتحة، (النسب، الإرث، النفقة...) ثم الوضعية القانونية للزواج بالفاتحة، الإشكالات واقتراح الحلول.

مصالح الزوجة والأبناء، نظرا لعدم اعتراف القانون المغربي به، ومن هذه المشاكل عدم قدرة الزوجين على إثبات الزوجية، وضياع حقوق المرأة في حالة الطلاق، وضياع حقوق الزوجين في حالة وفاة أحدهما، فضلا عن الآثار المترتبة عن المشاكل المرتبطة بنظام الحالة المدنية، وهي من المشاكل المستعصية التي تظل معلقة بدون حلول، هذا إلى جانب سهولة انكار الزوجية من طرف أحد

**زواج الفاتحة أفرز
مشاكل خطيرة تهدد
بناء الأسرة، وتمس
بالخصوص مصالح
الزوجة والأبناء، نظرا
لعدم اعتراف القانون
المغربي به**

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط بشراكة مع مؤسسة رزان للدراسات الاستراتيجية حول الأسرة والمجتمع، والجمعية الجهوية للاتحاد الوطني لنساء المغرب بسلا، ندوة علمية حول زواج «الفاتحة» بين الفقه والقانون والمجتمع، وذلك خلال يومي الجمعة والسبت 25، 26 فبراير.

عرفت أشغال اللقاء مناقشة موضوع «زواج الفاتحة من منظور دين الإسلام» حيث تمت الإشارة إلى أن الزواج رباطا مقدسا وميثاقا غليظا بين الرجل والمرأة، وأساس بناء مؤسسة أسرية متينة ومتضامنة عمادها السكن والتعاون، وقوامها الأخلاق والقيم، ولحمتها التفاهم والحوار والوعي التام بالمسؤولية المنوطة بكل فرد من أفرادها، وذكر في محاور الندوة أن الشريعة أحاطت كل ذلك بترسانة من الأحكام الشرعية غايتها حماية الأسرة، من خلال بنائها على مقاصد شرعية واضحة، تصون الأسرة من التسيب والفساد والانحراف، وحفظا لحقوق جميع أفرادها.

كما جاء ضمن مداخلات الندوة أن تطور المجتمعات الإنسانية وتغير أحوالها وأعرافها... جعل الإجهاد والتجديد في القضايا الأسرية أساس تحقيق المقاصد المرعية ضرورة شرعية وحضارية، ومن أهم هذه القضايا، مسألة زواج الفاتحة، الذي لا يخضع للرقابة القضائية القبلية، مثل رقابة قاضي الأسرة، أو القاضي المكلف بشؤون القاصر على مقصد مدونة الأسرة والذي هو إخضاع جميع أنواع الزواج لهذه الرقابة، كما أن هذا الزواج لا يوثق على يدي عدلين، خلافا لما جرى به العرف عند المغاربة منذ قرون عديدة.

لقد أفرز زواج الفاتحة مشاكل خطيرة تهدد بناء الأسرة، وتمس بالخصوص

الزوجين. وتدل حالات كثيرة على أن الأصل في شيوع هذه الصيغة هو وجود نية التحايل خاصة لدى الرجال لأسباب متعددة، مما يجعلهم يلجأون في البداية إلى اقتراح زواج الفاتحة فقط في انتظار توثيق الزواج، ثم يضعون النساء أمام الأمر الواقع بعد ذلك، كما تلجأ إليه بعض النساء بخلفية التحايل على



قالت الدكتورة فدوى بنكيران أستاذة علوم الحديث بكلية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط. وعضو مؤسسة رزان للدراسات الاستراتيجية حول الأسرة والمجتمع ان الزواج بالفاتحة أفرز مشاكل خطيرة تمس بالخصوص الزوجة والأبناء. نظرا لعدم اعتراف القانون المغربي بهذا الزواج و اضافت منسقة الندوة الدولية حول زواج الفاتحة بين الدين والقانون والمجتمع التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أن عددا من حالات زواج الفاتحة تتم لقاصرات خاصة اللواتي ترفض المحكمة زواجهن لعدم اقتناع القاضي بالطلب. وأكدت ان وزير العدل السابق قد أكد: أن قضايا زواج القاصرات في 2018 بلغت 32000 طلب. كما أن شبكة «أناروز» رصدت في تقرير لها في 2019 أن 25 بالمائة من حالات الزواج دون توثيق يتعلق بالقاصرات بعضهم دون 15 سنة من العمر. وأشارت بنكيران الى ان القانون لا يعترف بزواج الفاتحة وانما يعترف بالزواج الموثق رسميا على يدي العدلين. لذلك فزواج الفاتحة يعتبر عملا غير قانوني وقد يعرض أصحابه للمتابعة بتهمة الفساد في بعض الحالات.

فدوى بنكيران أستاذة علوم الحديث في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

زواج الفاتحة نوع من أنواع الغبن الذي تتعرض له المرأة لأنه يضيع حقوقها وحقوق أبنائها

حاورتها: نادية بودرة

أستاذة فدوى بنكيران قديما لنا ورقة حول ظاهرة زواج الفاتحة التي كانت موضوع الندوة الدولية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

يطيب لي أولا أن أشكر جريدة العالم الأمازيغي على الاهتمام والمتابعة لهذا الموضوع الحساس، وأقول بأنه قد ظهرت في العقود الأخيرة موجة من صيغ الزواج التي لا تخفى عيوبها والنتائج السلبية المترتبة عليها، تحت مسميات عديدة مثل الزواج العرفي وزواج المسير وزواج التجربة وزواج الفرند، ومنها الزواج بالفاتحة الذي لا يوثق على يدي عدلين خلافا لما جرى به العرف عند المغاربة منذ قرون عديدة، وقد أفرزت هذه الصيغة من الزواج مشاكل خطيرة تمس بالخصوص الزوجة والأبناء، نظرا لعدم اعتراف القانون المغربي بهذا الزواج، ومن هذه المشاكل عدم قدرة الزوجين على إثبات الزوجية، وضباب حقوق المرأة في حالة الطلاق، وضباب حقوق الزوجين معا في حالة وفاة أحدهما، وعدم إمكانية تسجيل الأبناء في الحالة المدنية منسوين للأبوين، وهلم جرا من المشاكل المستعصية والتي تظل معلقة بدون حلول، هذا فضلا عن سهولة إنكار الزوجية من طرف أحد الزوجين متى أراد، دون أن يتمكن الطرف الآخر من متابعته قانونيا. وتدل حالات كثيرة على أن الأصل في شيوع هذه الصيغة هو وجود نية التحايل خاصة لدى الرجال، مما يجعلهم يلجأون في البداية إلى اقتراح زواج الفاتحة فقط في انتظار تسجيله ثم يضعون النساء أمام الأمر الواقع. والحالات التي يتم اللجوء فيها لزواج الفاتحة لا تخرج عما يلي:

1- التحايل للزواج بالقاصرات بعدم عرض الموضوع على القاضي، ويتم التواطؤ في ذلك بين الزوج وولي الزوجة، وغالبا ما يكون مقابل إغراء مادي أو للتستر على فضيحة.
2- الرغبة في التعدد مع إخفاء الموضوع على الزوجة الأولى، أو الزوجة الثانية.
3- زواج المرأة التي تتقاضى معاشا من الدولة بعد وفاة زوجها الأول، وتخاف أن يتوقف المعاش، فتتزوج زواجا غير مسجل فتحتال بذلك على الدولة والقانون معا. وجميع هذه الحالات لا يخفى فيها التحايل والكذب.

ثم هل لديكم احصائيات حول عدد ضحايا زواج الفاتحة وما مدى خطورة هذه الظاهرة على المجتمع المغربي في نظركم؟

لم تكن هناك معلومات عن خطورة هذه الظاهرة إلا عندما فتح باب إثبات الزوجية سنة 2004، لمدة خمس سنوات، ولكن تم تمديد ذلك إلى سنة 2019، وكانت الأعداد التي سجلت مهولة، فعلى سبيل المثال ارتفعت طلبات إثبات الزوجية من 6918 حكما سجل سنة 2004 إلى 23057 حكما سنة 2013. وفي سنة 2018 وحدها قدم حوالي 20514 طلبا، تم رفض 3782 حالة منها، وذلك حسب إحصاءات وزارة العدل. وهنا نتساءل عن مصير الحالات المرفوضة التي ستبقى معلقة دون حل.

ومن المؤسف أن عددا من حالات زواج الفاتحة تتم لقاصرات، خاصة اللواتي ترفض المحكمة زواجهن لعدم اقتناع القاضي بالطلب. وإذا كان وزير العدل السابق قد أكد أن طلبات زواج القاصرات في 2018 بلغت 32000 طلب، فلنا أن نتصور كم عدد الملفات التي سترفض ويتم فيها اللجوء إلى زواج الفاتحة، وبالتالي تعريض مستقبل الفتيات القاصرات للغموض إن لم

نقل الضياع. وبالفعل رصد تقرير لشبكة «أناروز» (الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف) في 2019 أن 25 بالمائة من حالات الزواج دون توثيق يتعلق بقاصرات، بعضهم دون 15 سنة من العمر.

هل لديكم أي معلومات تفيد اختلاف ظاهرة زواج الفاتحة بين المجتمع القروي والمجتمع الحضري؟

بالفعل هناك اختلاف ظاهر بين زواج الفاتحة الذي كان معروفا في البوادي المغربية، وخاصة تلك البعيدة جدا عن المدن، باستثناء بوادي سوس التي كان توثيق الزواج شائعا فيها. وبالنسبة للزواج العرفي في البادية كان يتم في إطار أعراف قبلية صارمة، وبعضها مكتوب ومسجل عند القبيلة، خاصة عند بعض القبائل الأمازيغية، ويمكن اتخاذ عرف الزواج الخاص بقبيلة زيان كنموذج، وقد ورد بتفاصيله في كتاب «أعراف زيان»، لذلك لم يكن ينتج عن هذا الزواج مشاكل من قبيل المشاكل التي يعرفها زواج الفاتحة في المدن. وفضلا عن هذا فالزواج العرفي بالبوادي معترف به، حيث يمكن للزوجين والأبناء مثلا الحصول على الوثائق الإدارية الخاصة بهما من شيخ القبيلة.

أما بالنسبة لزواج الفاتحة الذي يتم في المدن، فهو على عكس ذلك تماما، حيث يقع خارج الشرع، وخارج القانون، وخارج أعراف المجتمع المغربي الذي كان تسجيل عقد الزواج عرفا من أعرافه القديمة في المدن المغربية قاطبة. خصوصا وأن هناك كثير من المشاكل تقع فيه، مثل مثل إنكار رابطة الزوجية أو فرار الزوج، أو ارتباط الزوجة برجل آخر وهي متزوجة من الزوج الأول، فضلا عن عدم إمكانية تسجيل الأطفال في الحالة المدنية منسوين للأبوين معا، وما يترتب على ذلك من مشاكل ستلاحق الأطفال بقية حياتهم.

أين يكمن تعارض القانون والمجتمع والدين حول ظاهرة زواج الفاتحة؟

أشرنا إلى أن زواج الفاتحة إحدى صيحات الزواج التي شاعت في الكثير من المجتمعات الإسلامية في العقود الأخيرة، وكلها إما زواج سري، والزواج السري باطل شرعا؛ أو زواج تنقصه بعض الشروط الشرعية وهو باطل أيضا، مثل غياب الشهود أو غياب الولي؛ أو قد تكون شروطه كاملة وينقصه التسجيل، وبالتالي فهو نوع من أنواع الغبن الذي تتعرض للمرأة لأنه يمثل منذ الانطلاقة ضياعا كاملا لحقوقها وحقوق الأبناء الذي قد يولدون في إطار تلك العلاقة، وهو بذلك مخالف للعرف والعرف من أصول المذهب المالكي كما هو مقرر. والمعروف أن الزواج عقد مبني على الدوام والاستمرار والهدف منه تكوين أسرة مستقرة تحت رعاية



الزوج والزوجة وليس مجرد علاقة عبثية غالبا ما تكون مؤقتة كما هو حاصل في زواج الفاتحة. وهذا ما ينبغي أن يتنبه له الفقهاء فيخلقوا باب زواج الفاتحة نهائيا بفتوى واضحة وجريئة مبنية على أصول الفقه التي تؤكد كلها أن زواج الفاتحة كله مفسد، ولا نستطيع أن نقرر له مصلحة واحدة، ومن القواعد المعروفة أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، كما أنه مخالف لمقاصد الشريعة مخالفة واضحة. خاصة وأن شروط وإجراءات الزواج الشرعي الموثق سهلة للغاية، فلا ندري لماذا يلجأ البعض لزواج الفاتحة ويعررون بالنساء إلا إذا كان من وراء ذلك نوايا سيئة. أما القانون فلا يعترف بأي صيغة من هذه الصيغ ويعترف بصيغة واحدة وهي الزواج الموثق رسميا على يدي العدلين، لذلك كان زواج الفاتحة عملا غير قانوني، وقد يعرض أصحابه للمتابعة بتهمة الفساد في بعض الحالات، هذا فضلا عن مشاكل أخرى.

وبالنسبة للمجتمع المغربي، ورغم أن هذه الصيغة أصبحت موجودة في المدن، لكنها غير مقبولة في جميع الأوساط الاجتماعية، وأغلب النساء اللائي تزوجن زواج الفاتحة يتعرضن للكذب من طرف الأزواج الذين يؤكدون لهن أنهم سيسجلون الزواج، ثم يبدأ مسلسل التسويق الذي ينتهي بكارثة خاصة عندما يولد أطفال. لذلك فإن أغلب النساء اللائي مررن بتلك التجربة يعبرن عن ندم شديد ويتصحن غيرهن بعدم الوقوع في زواج الفاتحة، لأنه مبني أصلا على الكذب والخداع، وهو طريق محقق نحو الضياع، سواء بقيت المرأة متزوجة أو طلقت أو مات زوجها.



قال محمد عبد الوهاب رفيقي أن زواج الفاتحة سمي كذلك لأنه يقتصر فيه على قراءة سورة الفاتحة شفويا دون توثيق العقد رسميا أو تسجيله بالمحاكم الخاصة وأضاف أن هذا العقد يعتبر مقبولا ومنطقيا في الوقت الذي لم تكن فيه حاجة إلى كتابة العقود ولا إلى توثيقها حين كانت المجتمعات صغيرة والعلاقات الزوجية لا يمكن إخفاؤها ولا التنصل منها. وأكد أن زواج الفاتحة يستمد شرعيته من المادة 400 من مدونة الأسرة والتي تنص على أنه يرجع في قضايا الأخرى إلى الفقه المالكي كما يعتبر مرجعية لمدونة الأسرة الشيء الذي يفتح الباب أمام الفقه التقليدي لشرعة زواج الفاتحة. واعتبر أن زواج الفاتحة أو زواج الشفوي يتم اللجوء إليه في حالات كثيرة للتحايل على القانون خاصة في زواج القاصرات مشيرا إلى أنه لا بد للدولة أن تقطع مع هذه الظاهرة وتنزل عقوبات لاذعة في حق من يلجأ إلى مثل هذه العقود حماية لحقوق النساء وأبنائهن.

المناضل الحقوقي والمفكر والباحث في الدراسات الإسلامية محمد عبد الوهاب رفيقي لـ «العالم الأمازيغي»:

زواج الفاتحة تحايل على القانون ومطلب تعديل مدونة الأسرة منطقي وأسبابه معقولة

الزواج الشفوي طريق سالك لتزويج القاصرات في المغرب ويستدعي إعادة النظر في السلطة التقديرية للقضاة



العديد من النساء يكن ضحية لهذا الزواج وأيضاً الأبناء المزدادين من هذا الزواج بحيث لا يتم الاعتراف بهم؟

القطع مع الظاهرة هو بيد الدولة، فالدولة هي التي يبدها أولا أن تقطع مع هذه الظاهرة بإجراءات تمنعها منعا نهائيا، وتنزل عقوبة رادعة في حق من يلجأ إلى مثل هذه العقود، خاصة بعد انتهاء المدة الطويلة التي خصصتها لتوثيق عقود الزواج، والتي حددتها في خمسة عشرة سنة، ثم من ناحية أخرى، وأنا على علم أن الدولة فعلا قد أرسلت بعض القوافل إلى مختلف البوادي، والقرى لتوثيق العقود القائمة بسبب انعدام سلطات إدارية قريبة، وهذا في نظري مجهود مهم ينبغي أن يستمر وإن لا تترك أي حجة لأي منطقة سواء كانت في البادية أو في المدينة للدعاء بأنهم لم يتمكنوا من توثيق عقودهم بسبب بعد الإدارة، فلا بد من الاجتهاد في هذا الباب وتقريب الإدارة إلى كل المناطق مهما كانت بعيدة أو نائية، ثم لابد من القيام بحملات تحسيسية وتوعوية لتذكير الناس والمجتمع بالمخاطر الاجتماعية لمثل هذه العقود وما تتعرض له المرأة في كثير من الأحوال من تضييع لحقوقها بسبب اللجوء إلى هذه العقود الشفوية.

ومهما بدا للقاضي من قدرتها على الزواج، فلا ينبغي فتح هذا الباب بشكل نهائي من جهة، ومن جهة أخرى هؤلاء القضاة مسؤولون أيضا عن هذا الأمر، لأنه من الواضح جدا أن لا مشكلة لديهم مع تزويج القاصرات وبالتالي ينبغي توعية هؤلاء القضاة أنفسهم وتوعية المجتمع بالمخاطر المترتبة عن تزويج القاصرات.

في هذا الإطار تم إطلاق حملة من طرف الجمعيات النسائية من أجل المطالبة بالتغيير الجدي لمدونة الأسرة باعتبارها السبب في استمرار زواج الفاتحة، كما تفتح الباب أيضا لتزويج القاصرات خاصة المادة 16 التي أصبحت سندا تشريعيا لاستمرار في عدم توثيق عقود الزواج، هل فعلا مدونة الأسرة يلزمها التغيير؟

أعتقد أن مطلب تعديل مدونة الأسرة أصبح منطقيا وله أسبابه المعقولة، كوننا نعيش في 2022 السنة التي تختلف في سياقاتها وظروفها عن 2004، فنحن اليوم نعيش أحد عشرة سنة بعد دستور 2011، الذي تضمن في فصوله ما ينبغي ملائمة مدونة الأسرة معه. في سنة 2022 تغيرت معطيات كثيرة، إن مواقع التواصل الاجتماعي أحدثت تغييرا كبيرا على مستوى العقلية والذهنيات، إضافة إلى ما عرفه المغرب سنة 2011 من حراك، وأيضا واقع المرأة في 2022 مختلف بشكل كبير عن واقعها في سنة 2004، إضافة إلى أن ما تحقق من مكتسبات في مدونة 2004 لم يكن النهاية، وإنما قفزة نوعية وتطور في سبيل تغيير الكثير من القوانين القديمة، ومن أجل ملائمة قوانين الأسرة مع الواقع الجديد الذي نعيشه، لكن ذلك لا يعني النهاية وبأن مدونة الأسرة تستجيب في كل مواده لكل ما تتطلبه حقوق المرأة وحقوق الإنسان عموما، والمواثيق الدولية. لذلك أرى أن النقاش حول تعديل مدونة الأسرة هو نقاش صحي ومعقول وله أسبابه الموضوعية.

ما مدى التقارب بين زواج الفاتحة وزواج القاصرات، فأكد أن زواج الفاتحة ينتهك حقوق المرأة بكونه يتم خارج إطار القانون، وفي المقابل نجد زواج القاصرات الذي يتم في إطار القانون خاصة وأن علمنا أن أكثر من 13 ألف طلب لتزويج القاصرات وافق عليها القضاء، ألا ترى أن هناك تناقض فيما يخص القوانين وانعدام رؤية واضحة فيما يخص حماية النساء والفتيات في هذا الإطار؟

أعتقد أنه فعلا هناك ترابط بين زواج القاصرات والزواج بالفاتحة أو الزواج الشفوي الذي يتم اللجوء إليه في حالات كثيرة للتحايل على القانون فيما يتعلق بزواج القاصرات، علما أنه كما جاء في السؤال أن أغلب الطلبات المقدمة إلى القضاء بخصوص زواج القاصرات، فإنه يتم قبول ما يقارب 90 في المائة من هذه الطلبات حسب الدراسات التي قامت بها النيابة العامة ويؤذن فيها للقاصر بالزواج حتى تحول الاستثناء الذي قدمته مدونة الأسرة، ومنحت فيه سلطة تقديرية للقاضي لكي يأذن بالزواج للقاصر، فتحول هذا الاستثناء إلى الأصل والقاعدة، والعادة في الاستثناء أن يكون استتماله قليلا حتى يكون استثناء لكن الواقع أن أغلب هذه الطلبات يتم قبولها، وبالتالي تحول الفرع إلى أصل.

والإشكال في نظري يعود أولا إلى القانون الذي منح هذا الاستثناء، ويجب القطع مع هذا الاستثناء، وعدم منح أي سلطة تقديرية لتزويج أي قاصر مهما كانت الظروف،

العقد مقبولا ومنطقيا في الوقت الذي لم تكن فيه حاجة إلى كتابة هذه العقود ولا إلى توثيقها حين كانت المجتمعات صغيرة، والعلاقات الزوجية لا يمكن إخفاؤها ولا التنصل منها وتضييع حقوق الزوجة فيها. أما توثيق عقود الزواج في المحاكم لم يتم اعتماده إلا بعد ما اتسع البنيان واتسعت هذه المجتمعات وصار من الصعب معرفة كل ما يدور داخل المجتمع الوحيد، وحفظا لحقوق الزوجة ورعاية لمصلحتها ومصلحة المجتمع في عدم ضياع تلك الأسرة، لجأ الناس إلى توثيق عقود الزواج، فحيث ما وجدت المصلحة فتلك هي الشريعة. ومادام عقلاء الناس يرون أن توثيق هذه العقود وكتابتها فيه مصلحة للمجتمع فهي جزء من الدين، ويجب إدراجها ضمن شروط الزواج حتى وإن لم تكن موجودة في الفقه الإسلامي التقليدي المرتبط بظروفه وزمانه وحاجاته ومصلحته.

منذ 2004 دشنت الدولة خاصة وزارة العدل، لمبادرة توثيق عقود الزواج بهدف القطع مع ظاهرة زواج الفاتحة، إلا أن الظاهرة لازلت مستعصية في مجتمعنا، فأين يكمن الخلل هل في المجتمع أم في القوانين خاصة مدونة الأسرة؟

من طبيعة الحال، هناك إشكالات مرتبطة بالعقلية السائدة بالمجتمع، وهناك أيضا إشكالات مرتبطة بالقانون نفسه، أي بمدونة الأسرة نفسها.

الإشكالات المرتبطة بالمجتمع تتمثل في أن الدولة قامت بإطلاق حملة لتوثيق عقود الزواج، وحددت مدة زمنية لذلك بغاية القطع، وإنهاء زواج الفاتحة وتقديم كل ما يثبت توثيق الزوجية، بحيث قدمت الدولة منذ 2004 مهلة خمس سنوات لمن يود توثيق زواجه، ثم مددت المهلة إلى عشرة سنوات ثم خمسة عشرة سنة، بمعنى أنها منحت مهلة خمسة عشرة سنة لتوثيق الزوجية الشفوية، ومع ذلك لا يزال الاستهتار بالمسألة قائما إلى اليوم بسبب عقلية الناس ورغبتهم في التحايل على القانون، أو عدم إيمانهم بمشروعية ذلك القانون وظنهم أنه يتعارض مع الدين وأنه لا حرج من التحايل عليه مادام الدين موافقا على شكل العقود الشفوية التي يلجؤون إليها.

إضافة إلى أن الإشكال مرتبط أيضا بالقانون، فحين يتم التنصيص في المادة 400 من مدونة الأسرة على أنه يرجع في القضايا الأخرى إلى الفقه المالكي واعتباره مرجعية مدونة الأسرة، فهذا الأمر يفتح الباب إلى العودة إلى الفقه التقليدي ومحاولة التشبث به لإجراء مثل هذه العقود.

كيف يمكن القطع مع هذه الظاهرة، خاصة وأن

حاورته: رشيدة إمرزك

زواج الفاتحة مازال ساري المفعول، والنقاش فيه مازال مفتوحا إلى حدود الآن، أستاذ عبد الوهاب نود أن نعرف معك معنى وقصدية هذا الزواج، وهل الفاتحة كافية لعقد القران؟ وهل هنالك جهة مخول لها ومسؤولة عن إبرام هذا الزواج؟

المقصود بزواج الفاتحة، الزواج المنعقد من غير توثيق مكتوب، وهو زواج شفوي ينعقد بين طرفين، أنثى وذكر، أحيانا يكون بحضور الأقارب وأحيانا بدونهم، أو قد يحضر بعض الشهود دون حضور الأقارب، وقد ينعقد زواج الفاتحة بحضور الزوج والزوجة فقط. وسمى بزواج الفاتحة لأنه يقتصر فيه على قراءة سورة الفاتحة شفويا دون توثيق العقد رسميا أو تسجيله بالمحاكم المختصة.

وتعود الأسباب التي تؤدي لانعقاد مثل هذا الزواج إلى عدة عوامل، تتمثل في صعوبة الوصول إلى السلطات الرسمية في بعض الأماكن من جهة، ومن جهة أخرى من أجل التحايل على القانون. إن تزويج القاصرات مثلا يتم حين يعلم الطرفان أن المحكمة لن تسمح ولن تعطي الإذن لذلك، ويلجأ إليه البعض حين يقررون الزواج بزوجة ثانية أو ثالثة، خاصة في الحالات التي يتأكدون فيها أن القاضي لن يسمح لهم بذلك فيلجأون إلى هذا الزواج المعروف بزواج الفاتحة.

ما موقف الشرع من هذا النوع من الزواج؟ وما مدى مشروعيته، ألا يتعارض مع مقاصد الشرع التي تستوجب شروط معينة لاعتبار العقد صحيحا كحضور الشهود والإشهار والتسجيل.. وبأن الزواج هو ميثاق ترابط مبني على الدوام والاستمرار عكس زواج الفاتحة؟

نظرة الشرع إلى هذا الزواج يجب أن تكون مبنية على نظرة مقاصدية، هؤلاء الذين يلجأون إلى زواج الفاتحة ويشرعونه، فإنهم يبنون موقفهم على أن الفقه الإسلامي لا يشترط الكتابة ولا يجعلها كشرط من شروط الزواج، مع العلم أن شروط الزواج المعروفة مختلف حولها، لكن المتفق حوله هو الإيجاب والقبول بين الطرفين، واشترط بعضهم أن يكون ولي الزوجة حاضرا، واشترط بعضهم أن يشهر بالزواج، وبعضهم اشترط أن يتم الإشهاد على الزواج، لكن هذه شروط مختلف حولها وحتى لو انتفى أحدها فيعتبرون الزواج صحيحا بمجرد الإيجاب والقبول والعقد الشفوي بين الطرفين، صحيح أن هذا هو الموجود في الفقه الإسلامي، لكن النظرة المقاصدية للدين تجعل أن المصلحة الفضلى هي ما ينبغي الوصول إليها، فقد يكون هذا

شكلت مدونة الاسرة الصادرة رسميا في 3 فبراير 2004 منعطفا قويا في التعاطي مع إقرار الحقوق الإنسانية للنساء المغربيات. وتقدم واضح في تقنين واعمال المساواة بين النساء والرجال. قبل وأثناء الزواج وبعد مرور 18 سنة على دخول المدونة حيز التنفيذ حصيلته التقييم للمدونة أبان عن وجود ثغرات وفراغات قانونية. لماذا يطرح موضوع زواج الفاتحة؟ طرحتها ليس من أجل الترف الفكري ولا الجدل العقيم. لكن لانه مازال فارضا نفسه في المغرب ولن ينتهي الا الى حين وجود حلول. فما هو زواج الفاتحة؟

الوضعية القانونية للزواج بالفاتحة: الإشكالات والحلول



فتيحة اشتاتو

بالحقوق الإنسانية للنساء وتتنصيصه على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بين الجنسين. والفصل 19 من الدستور ينص على «المساواة في الحقوق والحريات المدنية السياسية - الاقتصادية - اجتماعية ثقافية - وبئية». كذلك الحماية الفضلى للأطفال تقتضي كحل للمشاكل المترتبة عن زواج الفاتحة (أمهات عازبات ابناء بدون نسب الفقر الهشاشة) الاستفادة من الخبرة الجينية في قضايا النسب والفصل 91 من مدونة الاحوال الشخصية» يعتمد القاضي في حكمه جميع الوسائل المقررة شرعا في نفي النسب». ومن هنا نخرج بعدة توصيات: إعادة صيانة مدونة الاسرة صياغة قانونية واضحة تحترم كرامة المرأة وتضمن انسجام بنودها وحذف كل الصيغ والمواد والأفعال المبينة على الدونية، والتمييز بسبب الجنس والدين والماسة بالكرامة الانسانية للنساء. وغيرها من التوصيات.

ارادة سياسية للدولة لحل هذه المعضلة؟ وبعد أكثر من 60 سنة بعد الاستقلال كم مرة عدلت مدونة الأحوال الشخصية؟ مدونة 1957 المرة الأولى التي عدلت فيها كانت سنة 1993 ثم بعدها سنة 2004، هل ستكون فترات التعديل كل مرة بعد 20 سنة؟ مع ان مثل هذه القوانين جد مهمة وتتطور بتطور المجتمع، وبوتيرة سريعة. مطلوب من الفقهاء الاسلاميين مواكبتهم لمستجدات العصر والواقع في المغرب ومواكبة الاجتهادات التي يسير عليها صاحب الجلالة بصفته أمير المؤمنين، ووفقا للفصل 41 من الدستور المواكب لكل تطور عدا هذا الموضوع، نحن أبناء القانون والفقهاء لازلوا يتشبثون بحرفية الناس القانوني استنادا إلى مرجعية فقهية تقليدية.

والدستور في تصديره أكد على التشبث بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها «حماية حقوق الانسان، حظر كافة اشكال التمييز بسبب الجنس»

حقوق الانسان شاملة غير قابلة للتجزئة.

للأسف نساؤنا لازلن يعيش معاناة وتكلم عن ضحايا زواج الفاتحة خاصة مع وجود أبناء، الاطفال خارج مؤسسة الزواج (ومنها زواج الفاتحة)، رغم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل سنة 1993 المادة الثانية والتي تنص على أنه يتوجب على القضاء ايلاء المصلحة الفضلى للطفل، وتنص المادة 7ة من نفس الاتفاقية: «له الحق في معرفة والديه وتلقى عنايتهم» مادة في اتفاقية استراسبورغ لحقوق الطفل 2003 يتوجب على القضاء ايلاء الاعتبار للمصلحة الفضلى للأطفال رغم كل ذلك محكمة النقض تسير في اعتبار سير الاتفاقيات الدولية مشروط بضرورة توافقه مع النصوص القانونية الوطنية، وهذا تحليل رجعي يخالف الدستور.

الدستور جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية، لقد أصبح من الضروري القطع مع كل مظاهر التمييز والنمطية وملاتمة الدونة مع المبادئ الحقوقية والدستورية ذات الصلة بالنظر لاعتبارات كثيرة، منها دستور 2011 الذي اقر بوضوح وصرح

ببأن غاية المشرع هي المصلحة الفضلى للأطفال، فهل الأطفال المنحدرين من زواج الفاتحة يحضون بهذه الحماية؟ نرى في الواقع الحال استفحال ظاهرة اطفال الشوارع، ونجد احصاءات مهولة للإجهاض والآثار النفسية والاجتماعية التي تلازم الأطفال بفعل عدم تحديد هويتهم.

للأسف لا توجد احصائيات بالنسبة للزواج بالفاتحة بعد مرور 18 سنة على المدونة، ماهي الخلاصات الإيجابية والسلبية؟ ولماذا حددت فترة تقديم دعوى سماع الزوجية؟ أو ثبوت الزوجية 3 مرات لمدة 5 سنوات لكل داره تمديد؟ كذلك الحالات العالقة ماهي الحلول؟ وما العمل؟ وهل يمكن ان تفتح المدة من جديد؟ وإلى متى؟

كان على الحكومة السابقة أن تخرج بتقرير تفصيلي بعد 15 سنة على صدور المدونة، حول الصعوبات التي تواجهها لمعالجة هذه الظاهرة، كان عليها إتاحة الحق في المعلومة وتوضيح المجتمع في الصورة وتبين لماذا هذا التوقف؟ ماهي الإيجابيات؟ وماهي السلبات؟

أصبح من اللازم بعد مرور 18 سنة مراجعة شاملة وتحديد مدة زمنية وقتية للولوج إلى القضاء وضرب مبدأ العدالة، والحق في اللوجية، وخرق للدستور وللاتفاقيات الدولية التي كما سبق أن ذكرت تنص على حماية الطفل، وكذلك فيها مس بالمادة 54 من م أ، التي تنص على مسؤولية الدولة في حماية الأطفال. أذن الإشكالات التي عكسها التضارب الواضح في فلسفته وغموض بعض مقتضيات المدونة واتخاذها منحى معاكس لروحها، والشرعة للتحايل على نصوص التعدد- وتزويج القاصرات وثبوت الزوجية يستلزم المراجعة والملائمة.

هناك مجموعة من التحديات مرتبطة بالواقع المغربي في الأوساط القروية، ووجود عادات وتقاليد تتجاوز أحكام المدونة ومنها موضوعنا المرتبط بالمادة 16 التي جاءت لمعالجة زواج الفاتحة، هذه المادة فتحت الباب للأفراد الذين لم يوثقوا زواجهم، وذلك للحماية مما يترتب عن ذلك من آثار سلبية تكون ضحيتها في الغالب النساء والأطفال اذن لتتساءل ماذا تريد؟

الموضوع لازال يطرح نفسه، كحقوقين واجبا معالجة وإيجاد حلول، يبقى السؤال، هل هناك

مفهومه: هناك من اعتبره عقد شرعي يتوفر على جميع اركان الزواج (موافقة الطرفين - شهود - صداق ...) لكن عدم توثيقه يعتبر مخاطرة وترتب عنه عدة ماسي، هناك من يعتبره زواج سري (لمصالح خاصة مثلا زوجة فقدت زوجها الاول وللمحافظة على الدخل المادي لا توثق الزواج الثاني) فمن الناحية القانونية اتفق الأغلب على شرعيته، لا يمكن اثباته عند الإنكار امام القضاء، والزواج بصفة عامة «هو ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين الرجل والمرأة على وجه البقاء غايته الاحضان والعفاف»، المشرع المغربي ادخل بعض التعديلات على المدونة بحيث ان توثيق العلاقة الزوجية بالكتابة هي الوسيلة الوحيدة لإثبات العلاقة الزوجية ونظمها بأحكام.

لكن في نفس الوقت حدد فترة لسماع الزوجية المادة 16 حيث استمرت 5 سنوات انتهت في فبراير 2009 وبعدها 5 سنوات ثانية انتهت في 2014-2-4، ثم 5 سنوات أخرى في اطار المادة المذكورة 16، والتي جاءت لتصفية وتوثيق العلاقات ما قبل صدور المدونة، بحيث قامت وزارة العدل بتنظيم قوافل إلى المناطق النائية لكن هذه المادة فتحت الباب لإنشاء علاقات أخرى على حساب اسر وزيجات سابقة، وكم من اسر شردت على حساب هذه الدعاوى، بسبب التحايل على القانون للاستفادة من التعدد و تزويج القاصرات، الذي اثبتت الاحصائيات سواء لوزارة العدل - رئاسة النيابة العامة، او المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجتمع المدني ان حالات تزويج القاصرات التي جاء بها على سبيل الاستثناء أصبحت قاعدة، ضاربة التزامات المغرب بالاتفاقيات الدولية والدستور الذي نص في الفصل 32 على أن «الاسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع».

تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة بمقتضى القانون بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها، تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الاطفال بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، وتوفير التعليم الأساسي كحق للطفل وواجب على الاسرة والدولة «يحدث مجلس استشاري للأسرة وللطفولة».

في الذكرى 18 لصدور المدونة

اتحاد العمل النسائي يدعو لتغيير جذري وشامل يضمن الملاءمة والمساواة

التطبيق التي تكون من موجداته استحكام النزاع بين الزوجين أو الضرر أو الغيبة، مع الغاء التمييز الحاصل في مواد الحضانة وعدم اعتبار زواج الأم الطليقة عاملا لإسقاطها عنها كما هو الحال بالنسبة للآب الطليق.

كما دعا اتحاد العمل النسائي إلى مراجعة المواد المتعلقة بالنفقة وواجب الحضانة وتكاليف سكن المحضون بما يجعلها تضمن بفعالية حق المرأة والمحضون في السكن اللائق والحياة الكريمة وفي الحفاظ على نفس مستوى العيش والدراسة، ومراجعة منظومة الإرث بما يضع حدا للإجحاف في حق النساء ولهضم حقوقهن وتفقيرهن، وبما يتجاوب مع التحولات المجتمعية وأدوار النساء، وذلك بإقرار المساواة في الإرث بين المرأة والرجل في كل المستويات، مراجعة شاملة، واعتماد التحليل الجيني كوسيلة علمية يقينية لتحديد الأبوة والنسب، وضمان حقوق الأبناء دون تمييز بغض النظر عن شروط النشأة، إعمالا للمصلحة الفضلى للطفل وحماية له وللأم، والعمل على تفعيل دور النيابة العامة بشكل ناجع وفعال وخاصة في حالات الطرد من بيت الزوجية، مع احداث محاكم مستقلة خاصة بالأسرة وتكوين القضاة والفاعلين المهنيين وفق مبادئ المقاربة الحقوقية وعلى ثقافة المساواة وتزويد المحاكم بالخبرات اللازمة، ومسايرة متطلبات المجتمع، والاجتهاد والتجديد لخلق وسط ينعم بالمساواة الحقيقية.

مع المقاربة الذكورية التي تؤطر المدونة الحالية والاستناد الى منظور حديث للأسرة المغربية يناسب القرن 21، ويتوافق مع التطورات السوسيوولوجية الحاصلة، ويرتكز على المساواة التامة بين أفرادها وعلى بنية تكافلية غير تراتبية، ويهدف إلى ضمان حقوق النساء وحمايتهن من التبعية والحيث والتفقير والتثريد، ويمكن بنجاعة من حل معضلات الأسر والمجتمع، مع حظر تعدد الزوجات الذي يمثل في العصر الحالي أقصى درجات امتهان كرامة وحقوق النساء والأطفال، والكف عن تزويج الطفلات واعتماد السن القانونية للزواج المحددة في 18 سنة.

وفي نفس السياق طالب الاتحاد بإلغاء المادة 400 التي تترك الباب مفتوحا لاجتهادات قضائية قد تتعارض مع مبادئ المساواة وعدم التمييز، وإلغاء الفقرات رقم: 2، 3 و 4 من المادة 16 التي تحتوي على ثغرات تمكن من التحايل على القانون، وجعله في خدمة مصالح العقلية الذكورية، مع تطبيق الزامية عقد تدبير ممتلكات الأسرة واشتراطه ضمن الوثائق اللازمة لملف الزواج، والتتنصيص صراحة على اعتبار دور العمل المنزلي وتربية الأطفال في تقويم مساهمة النساء، بالإضافة إلى المطالبة بإسناد الولاية على الأبناء إلى الأم والآب دون تمييز أثناء قيام الزوجية وعند انحلالها، وتوحيد مسطرة انحلال الزوجية بالنسبة للطرفين معا والاقتصار على مسطرة الطلاق الاتفاقي ومسطرة

وحقوق النساء ضمنها، وهو ما وقفنا عليه في حينه وأكدته تجربة 18 سنة من التطبيق، إذ لازالت تتضمن نصوصا تمييزية تكرس التراتبية في العلاقة بين الزوجين والحيث والعنف ضد النساء والفتيات، وتؤدي إلى انتهاك حقوقهن الأساسية وتفقيهن وعدم شعورهن بالأمان، وخاصة ما يتعلق بالزواج، تزويج الطفلات، الطلاق، الولاية الشرعية على الإبناء، النفقة، ثبوت الزوجية، اقتسام الممتلكات المتراكمة اثناء الحياة الزوجية، الحضانة، النسب، تعدد الزوجات والإرث.

أطلق اتحاد العمل النسائي حملته الثانية، التي تحمل دعوة صريحة لتغيير شامل وعميق لمدونة الاسرة باعتماد المرجعية الحقوقية والدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، لتحقيق المساواة وللأستجابة لطموحات النساء والفتيات، ومن أجل بناء مجتمع ديمقراطي يتلاءم فيه القانون مع الواقع وينعكس ايجابا على حياتهن اليومية ويضمن الحماية والنهوض بحقوقهن الإنسانية الأساسية.

وطالب الاتحاد من خلال هذه الندوة الجهوية المنعقدة للنظر فيما يستوجب تغييره في مقتضيات المدونة، باعتماد المرجعية الحقوقية ومبدأي المساواة وعدم التمييز وملاءمة المدونة مع مقتضيات الدستور واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و اتفاقية حقوق الطفل اللتين التزم المغرب بإعمالهما، وإحداث قطيعة

في إطار عمل اتحاد العمل النسائي واستمرارا لحملته الوطنية من أجل تغيير جذري وشامل لمدونة الأسرة تحت شعار، «من أجل قانون اسري يضمن الملاءمة والمساواة عبر برنامج شامل للتحسيس والتعبئة والترافع، نظم الاتحاد ندوة صحفية يوم 10 فبراير 2022 بنادي المحامين بالرباط، وذلك بعد مرور 18 سنة على صدور مدونة الأسرة، وذلك بناء على مضامين مذكرته بشأن تغيير المدونة وعلى عمله الميداني اليومي مع النساء والفتيات الواردات على شبكة مراكز النجدة الاثنى عشر الموزعة على المستوى التراب الوطني ومركز الإيواء، ومن خلال تقاريره السنوية المنجزة حول أشكال العنف الممارس عليهن ومن خلال جلسات الاستماع التي ينظمها سنويا في إطار محاكم النساء الرمزية، ووقف اتحاد العمل النسائي من خلال العمل الميداني على مكامن الخلل الوارد في مدونة الأسرة، خاصة أمام عجزها عن حل مجموعة من المشاكل الأسرية التي صيغت من أجلها.

أطرت هذه الندوة مجموعة من أستاذات الاتحاد، وعلى رأسهن عائشة أحيان، وتأكد من خلال النتائج التي تم إدراجها في محاضرات الندوة أن مدونة الأسرة التي شكلت عند صورها قفزة نوعية في مجال الأحوال الشخصية لم تقطع كلية في فلسفتها ومضامينها ولغتها مع المنظور الذكوري المحافظ للعلاقات الأسرية ولكانة

إن المشاركة النسائية في الحياة السياسية هي ركن أساس الديمقراطية والتنمية بالمغرب باعتبار أن المرأة تمثل حجر الزاوية في كل تطور ديمقراطي كما يعتبر التقدم الحاصل في مجال مشاركة المرأة في السياسة من خلال تفعيل مبدأ المناصفة بالتدرج وباعتبار أن ورش المناصفة والمساواة لا يقل أهمية عن الاوراش والقضايا الوطنية الأخرى وذلك من أجل تنزيل وتفعيل المقتضيات الدستورية المنطقة بولوج المرأة المغربية للحياة المجتمعية عموما والسياسية خصوصا.

www.amadalamazigh.press.ma

المرأة والسياسة

المناصفة السياسية بين القوانين وإرادة الأحزاب



فاطمة وريت

عليها بتعطيل الطاقات وهدر الزمن السياسي والتنموي للبلاد، كما أن تعزيز المشاركة السياسية للنساء في أحزابهن من أهم العوامل لإرساء الديمقراطية والتعددية إذ من المفارقة الكبيرة أن تكون نسبة مشاركة النساء كقوة ناخبة في كل الاستحقاقات إلى أكثر من النصف 52% وهو رقم لا يعكس تمثيليتها داخل المؤسسة التشريعية وداخل التمثيل الحكومي الذي لا يتجاوز 12% وهي نسبة ضعيفة، كما لا يستقيم الحديث عن ديمقراطية تمثيلية في ظل ضعف أو غياب من يمثل هذه الفئة من الكتلة الناخبة في مواقع القرار والشأن السياسي العام، ذلك أنه رغم اهتمام الأحزاب بالنساء كقوة ناخبة إلا أن الملاحظ هو تردد أغلب الأحزاب في مشاركة النساء في سلطة القرار مما يؤدي إلى خلل في المشهد السياسي نتيجة إقصائهن وتضييق فرص مشاركتهن مما يعزز الحاجة إلى الدور القيادي للمرأة داخل الأحزاب السياسية وتزويدهن بالمهارات الأساسية عبر التأطير والتكوين للقدرة على القيادة والتفاوض.

إن الأحزاب السياسية لها دور محوري في بناء نخب نسائية، لأن المرأة أصبحت عنصرا فاعلا في التدبير والتخطيط ووضع القرار، كما لا تغفل التحول الحاصل سواء داخل المجتمع أو داخل تمثيلات الفاعل السياسي، بأن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية والسياسية أضحت ضرورة ملحة لإتاحة الولوج المنصف للنساء في تدعيم مسار الديمقراطية والتنمية.

من هذه المنطلقات الاعتبارية ونظرا للفرص والتدابير التي يتيحها الدستور المغربي والقانون المنظم للأحزاب ودورها في ترسيخ مبدأ المناصفة وتفعيله على مجموعة المستويات ك:

الدوائر الإضافية يمكن للأحزاب ملاءمة بمرشحين ذكورا كما حدث في الدوائر الإضافية لعدد من الجماعات الترابية خاصة في العالم القروي، بحجة عدم وجود نساء يرغبن في الترشيح، من هنا يأتي مكسب الإلزامية القانونية في الرفع من التمثيلية النسائية وهو مطلب لجمعية الحركة النسوية والحقوقية بالمغرب ضمن مطالب أخرى كمطلب إلزامية الأحزاب بوضع رجل امرأة بالتتابع مع الاختلاف الجنسي في اللوائح الانتخابية المباشرة كآلية لتشجيع النساء على المشاركة السياسية وتحقيق التناصف الانتخابي.

القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب المجالس الترابية.

- بالنسبة للجهات بقيت كما هي لأن النص التنظيمي السابق كان جيدا وفيه نوع من التوازن في ولوج النساء للانتخابات والوظائف، كما خصص ثلث المقاعد للنساء وقد بلغت نسبة التمثيلية به 37 % من أعضاء مجالس الجهات.

- بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم، فإن القوانين التنظيمية السابقة كرسست خلافا في العملية الانتخابية فنسبة تمثيلية النساء في الجماعات الترابية كان 21% ولكن بالنسبة للعمالات والأقاليم إنبثقت نسبة النساء ب 4% فقط لأن ليس هناك أي تدبير تحفيزي ولو في إطار التمييز لصالح النساء، أما بالنسبة للقانون التنظيمي الجديد فقد وضع آلية تشريعية تمكن من نسبة الثلث لتمثيلية النساء على غرار الجهات مما سيغطي دفعة قوية للنساء في هذه المجالس، والمقتضى المهم في هذا التعديل ينص على أن وكالة اللائحة لها نفس الحقوق التي لوكلت لللائحة أي أنها يمكن أن تترشح لرئاسة مجلس العمالة أو الإقليم خلافا لباقي الجماعات الترابية الأخرى.

- بالنسبة للجماعات الترابية الحضرية والقروية فقد تمت تقوية تمثيلية النساء بالجماعات الترابية التي لها نظام الاقتراع الفردي وخاصة بالعالم القروي بعدما كان عدد النساء بالمجلس 4 سيصبح 5، أما الجماعات التي لها نمط الاقتراع باللائحة وعدد سكانها لا يفوق 100.000 نسمة فعدد مقاعد النساء سيصبح 8 عوض 6، والتي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة القانون خصص لها 10 مقاعد للنساء.

- أما عدد المقاعد المخصصة للنساء بالمدن الكبرى التي تحتوي على مقاطعات فهو 3 مقاعد عن كل مقاطعة داخل مجلس المدينة 4 مقاعد للنساء في كل مجلس مقاطعة مما يدل على أن هناك دعم تدريجي وتصاعدي لتفعيل مبدأ المناصفة.

III. دور الأحزاب السياسية في ترسيخ مبدأ المناصفة

انطلاقا من أن الأحزاب السياسية يجب أن تكون نموذجا ومثالا لاحترام قواعد الديمقراطية وأن تكون قنوات الترقى في الهرمية التنظيمية للحزب مفتوحة أمام كل الطاقات النسائية والشبابية لتكسیر الجمود الذي يطال دورة النخب والحكم

الدستورية والجماعات الترابية في تمثيل المسؤوليات والوظائف الانتخابية للمساهمة في تخليق الحياة العامة وتنزيل أوراش الجهوية الموسعة والتنمية المنشودة.

II. القوانين / نافذة الفرص المتاحة

في إطار توسيع أحكام التمثيلية السياسية للنساء في مختلف الاستحقاقات الانتخابية على المستوى الوطني والترابي - الجهوي، الإقليمي المحلي، والإمكانيات والفرص التي تتيحها القوانين الانتخابية بهدف تشجيع تمثيلية المرأة، وفي سياق تقديم الإطار العام لجو التوافق، تارة والتجاذب تارة أخرى، الذي حققته المشاورات بين الحكومة والأحزاب السياسية للرفع من أعداد المقاعد لزيادة التمثيلية النسائية في أفق تحقيق المناصفة وإمكانية تمثيل دائم في المستقبل بقوة الحضور الواقعي والفعلي للمرأة من دون اللجوء لمبدأ المحاصصة وتحقيق هدف التمكين السياسي للمرأة كأحد ركائز أهداف التنمية لسنة 2030، تمت المصادقة على مجموعة من القوانين التنظيمية:

- * القانون التنظيمي 21-04 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
- * القانون التنظيمي 21-05 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.
- * القانون لتنظيمي 21-06 لانتخاب أعضاء الجماعات الترابية.
- * القانون التنظيمي 21-07 المتعلق بالأحزاب السياسية.

القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب

عرف هذا القانون تغييرا مهما على مستوى الدائرة الانتخابية الوطنية التي تم تحويلها إلى دوائر انتخابية جهوية بخصوص انداب أعضاء مجلس النواب وفق تصور جديد، حيث تمت المحافظة على نظام التمييز الإيجابي وتخصيصها للنساء ب 90 مقعدا، مع تقسيم هذه اللائحة الوطنية إلى لوائح جهوية، وعدد المقاعد المخصصة لكل جهة ستكون متناسبة مع عدد السكان حسب معيار يقطع مع العشوائية وإقرار تقسيم يتلاءم مع العدالة المجالية، لأن مجموعة من الأحزاب السياسية في الاستحقاقات السابقة كانت تحتكم لمنطق الزبونية والمحسوبية والعلاقات العائلية في تحديد وترتيب النساء في اللائحة الوطنية مما يقصي الكفاءات الجهوية والمحلية، ويخلق استياء ونفورا في نفوس المناضلات داخل الأحزاب، وسيتم تخصيص عدد من المقاعد لكل جهة تتراوح بين 3 و 12 مقعد، للإشارة فكل أحزاب الصف الديمقراطي والحداثي طالبت بتحويل اللائحة الوطنية للوائح جهوية، كما نص هذا القانون على بنود من أجل ضمان دخول نسبة أكبر من النساء إلى المجلس بالإلزامية وضع النساء في المرتبة الأولى والثانية من اللائحة، لأنها تبقى لوائح في إطار

I. المسار السياسي والتشريعي للمشاركة السياسية للنساء

تعتبر التجربة المغربية نموذجا رائدا في عملية الإصلاح التي تحتل فيها قضايا المرأة حيزا مهما، ذلك أن تفعيل المشاركة السياسية للنساء، وارتباطها بالتحديث يعكس مدى الإدراك العميق لدى الدولة و جل الفاعلين بأهمية تشجيع ودعم ولوج المرأة إلى المجال السياسي، إذ من غير المبرر أن يستبعد نصف المجتمع من الدوائر السياسية التي تتخذ فيها القرارات التي تؤثر على حياة المواطنين والمواطنات، ذلك أن التمثيل السياسي للمرأة له مبررات أخلاقية وسياسية واقتصادية كمطلب حيوي في البناء الديمقراطي وتكريس الحق في المواطنة الكاملة.

ويعزى التقدم النسبي في الحقوق السياسية التي اكتسبتها المرأة المغربية ما يقارب نصف قرن سواء من خلال الدساتير المغربية وانطلاقا من أول تمثيل نيابي سنة 1993 إلى محطات انتخابية بتفعيل قوانين جديدة خصت تمثيلية النساء بالكويتا «الحصيص» حيث في 2002 خصت النساء ب 30 مقعدا ضمن اللائحة الوطنية وتمكنت 5 نائبات بالفوز في اللوائح المحلية وشكلن نسبة 11 % من مجموع أعضاء مجلس النواب، مما اعتبر مكسبا مهما في عهد حكومة الانتقال الديمقراطي وفي ظل توفر الإرادة السياسية العليا، إذ عرف مسار الكوتا السياسية الخاصة بالنساء مدا تصاعديا، فبعد انتخابا 2009 - حيث بلغت النساء المنتخبات 12,17% في مقابل 0,56% سنة 2003 وبلغ العدد 3406 امرأة منتخبة لكن المشاركة والتمثيلية في مجلس المستشارين بقيت هزيلة جدا- لتأتي محطة دستور 2011 الذي تنص ديباجته على سمو الاتفاقيات الدولية، وعكس مضمونه مقتضيات متقدمة كالمساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات (الفصل 19)، وتوسع الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، كما نص الفصل 30 على تشجيع تكافؤ الفرص لفائدة النساء في ولوج الوظائف، والفصل 146 الذي وضع أحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المنتخبة.

إن الرؤية الديمقراطية لفلسفة المناصفة في التمثيلية السياسية للنساء تنبني على نظريتين:

- النظرية الأولى تتطلب إرساء سياسة ضد التمييز مبنية على ما يسمى بالفعل الإيجابي Action positive الذي يعبر في فلسفة الأمم المتحدة على عملية تصحيحية للأعطاب التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الأبوية، إذ عملت مجموعة من الدول الأوروبية والأمريكية بمبدأ التمييز الإيجابي لتحقيق تقدم مهم في مجال المساواة بين الجنسين.

- نظرية مبنية على مناصفة تسمح بوصول النساء إلى مراكز القرار وتمثيلية سياسية جد متقدمة عبر الانتخابات بترشيح النساء ووضع الثقة في كفاءتهن وقدرتهن داخل المؤسسات

credithabitat.ma

سلف السكن
100% عن بعد !



080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

Suite Page: 2

de femmes peut très bien annoncer l'inclusion d'un plus grand nombre de femmes dans la sphère publique.

Les universitaires féministes marocaines comme Fatima Sadiqi voient beaucoup d'espoir dans l'avenir du Maroc. Comme elle le dit, la participation active des femmes aux affaires publiques peut permettre une utilisation équitable des langues. Une telle participation pourrait même changer l'usage et les attitudes envers les langues: elle pourrait démystifier et réduire l'écart entre les hommes et les femmes ainsi qu'entre les langues utilisées[xxv].

La langue comme moyen d'autonomisation

Il est toutefois important de noter que, tout comme la tâche de préservation culturelle est revenue aux femmes amazighes, une observation similaire peut être faite sur l'autonomisation des femmes. Tout comme les femmes amazighes sont des productrices actives de traditions linguistiques et culturelles, elles sont des chercheuses actives de leur propre autonomisation. Là où les structures du gouvernement et de la société n'ont peut-être pas réussi à élever le statut des femmes et à leur assurer un certain pouvoir social, les femmes amazighes sont néanmoins des négociatrices de pouvoir pour elles-mêmes dans la politique linguistique. Issues de tous les milieux socio-économiques, elles utilisent la langue et les traditions orales pour façonner leurs communautés, préserver les traditions et réaliser des gains personnels dans l'utilisation quotidienne de la langue[xxvi].

Comme décrit précédemment, les environnements d'utilisation très différents des langues du Maroc ont conféré à la langue amazighe une réputation sexe-spécifique, et cette séparation est inhérente à l'égalité – en particulier si l'on considère le défi que représente l'accès limité aux services publics ou professionnels, comme mentionné ci-dessus. Mais même ainsi, les femmes amazighes ne sont pas des objets passifs lorsqu'il s'agit de politique linguistique, mais plutôt des participantes actives.

Fatima Sadiqi affirme, toutefois, qu'en dépit du fait que les femmes amazighes doivent faire face à une société fortement patriarcale, ils utilisent les choix linguistiques qui leur sont offerts en fonction de leur position socio-économique afin de développer des stratégies de communication qui leur donnent du pouvoir[xxvii]. Un certain nombre de traditions orales déjà examinées dans ce travail peut être analysées pour découvrir la multitude subtile de façons dont les femmes amazighes négocient le pouvoir social pour elles-mêmes.

Les femmes rurales et/ou analphabètes



y parviennent grâce à leur maîtrise de la littérature orale et des savoir-faire traditionnels transmis oralement de génération en génération. En ce qui concerne le premier point, la nature de la société patriarcale marocaine a largement fait taire les genres féminins oraux, et Sadiqi caractérise la nature de la contribution des femmes marocaines à la littérature orale comme «des voix» non officielles, qui circulent comme littérature «anonyme» dans la communauté sans être officiellement reconnues[xxviii].

Toutefois, cela a un effet d'autonomisation surprenant pour ces femmes car, n'ayant jamais acquis d'autorité sociale, leurs voix sont moins soumises aux contraintes sociales et ont plus de place pour s'exprimer[xxix]. Les femmes rurales et/ou analphabètes utilisent également l'oralité pour négocier le pouvoir social grâce à leur connaissance des compétences traditionnelles. Des compétences telles que la profession de sage-femme, la procréation, l'éducation des enfants, les remèdes à base de plantes, le tissage de tapis, l'art du henné et la cuisine sont toutes maîtrisées et transmises de génération en génération par les femmes[xxx].

Bien qu'il ne s'agisse pas nécessairement de compétences importantes ou prestigieuses, elles sont nécessaires à la survie de la société et les femmes en maximisent la valeur en gardant une certaine mesure de secret autour de la maîtrise de ces compétences. Comme l'explique Sadiqi [xxxi]:

«l'acquisition de compétences traditionnelles est une occasion pour les filles et les femmes de faire l'expérience de compétences typiquement féminines des sensations qui donnent aux femmes une autorité dans les rassemblements exclusivement féminins et un pouvoir «caché» dans la société en général».

Le conte est un autre moyen pour les femmes amazighes de s'affirmer et de prouver leur valeur sociale, en particulier pour les femmes plus âgées qui peuvent se sentir usurpées par des femmes plus jeunes capables de porter des enfants[xxxii].

Les grands-mères divertiront leur

public, souvent des enfants plus jeunes, à travers des histoires inachevées et pleines de suspense. Leur habileté à tisser des histoires est très respectée, et pas seulement en tant que personnages de divertissement; «elles font preuve d'une pensée puissante, de mémoire et d'une utilisation habile des connaissances psychologiques de la nature humaine», selon Sadiqi[xxxiii]. Leurs histoires peuvent même contenir des thèmes qui font subtilement référence à leur société patriarcale et la remettent en question, avec des protagonistes féminins qui utilisent leur intelligence pour triompher de leurs homologues masculins[xxxiv].

Conclusion

Cette analyse a brièvement examiné le contexte historique et politique de la politique linguistique au Maroc en ce qui concerne le tamazight, comme toile de fond pour comprendre la nature sexuée de la langue, en particulier par rapport à l'arabe littéraire.

Les politiques coloniales françaises ont eu des implications durables pour la société amazighe dans la période postcoloniale, le nouveau gouvernement s'étant empressé de mettre l'accent sur l'identité arabe et islamique. Le résultat malheureux de cette politique a été un retard important dans la reconnaissance officielle des intérêts amazighs de la part des hommes politiques qui n'ont pas compris l'importance de l'identité et de la culture amazighes au Maroc. Avec le désintérêt manifeste du gouvernement marocain pour les questions amazighes, les femmes amazighes – en particulier les femmes rurales et/ou analphabètes – jouent un rôle essentiel dans la préservation de leur langue et de leur culture traditionnelle en l'absence de leur représentation adéquate dans la sphère publique.

Bien que ces politiques linguistiques compliquées confèrent à l'arabe et au tamazight une nature sexe-spécifique distincte et représentent une inégalité inhérente entre les sexes, elles donnent également aux femmes un rôle unique de gardiennes et de transmetteurs de la langue et de la culture amazighes. Le rôle des femmes dans la maison et le foyer leur donne une inclination naturelle pour la langue, par exemple dans l'enseignement de la langue à leurs enfants, mais elles participent aussi activement à d'autres traditions orales et culturelles: chant, danse, histoires folkloriques et arts matériels. Même lorsqu'elles sont confrontées à des inégalités de genre systémiques et à un manque de soutien du gouvernement pour préserver la culture amazighe, les femmes amazighes sont considérées comme des négociatrices actives du pouvoir social dans leur utilisation de la langue. Loin du rôle d'objets passifs que leur attribuent si souvent les étrangers, leur utilisation de la langue est créative et puissante, s'assurant ainsi l'autonomie sociale négligée par les autres.

Notes de fin de texte :

- [i] Cf. Sadiqi 2013, 110.
- [ii] Cf. Sadiqi 2007, 27.
- [iii] Ibid.
- [iv] Cf. Sadiqi 2003, 6.
- [v] Cf. Sadiqi, 2013.
- [vi] Cf. Hoffman 2006, 147.
- [vii] Ibid.
- [viii] Cf. Sadiqi 2007, 31.
- [ix] Cf. Becker, 2013, 120.
- [x] Cf. Becker, 2013, 131.
- [xi] Ibid.
- [xii] Cf. Becker 2006, 49.
- [xiii] Cf. Hoffman 2002, 513.
- [xiv] Ibid.
- [xv] Cf. Hoffman 2002, 514.
- [xvi] Ibid.
- [xvii] Cf. Hoffman 2002, 517.
- [xviii] Cf. Ibid.
- [xix] Cf. Hoffman 2002, 519.
- [xx] Cf. Hoffman 2002, 517.
- [xxi] Cf. Becker 2006, 42.
- [xxii] Cf. Becker 2006, 44.
- [xxiii] Cf. Sadiqi 2007, 27.
- [xxiv] Ibid.
- [xxv] Cf. Sadiqi, 2007, 28.
- [xxvi] Cf. Sadiqi 2003, 1.
- [xxvii] Cf. Sadiqi 2003, 12.
- [xxviii] Cf. Sadiqi 2003, 13.
- [xxix] Ibid.
- [xxx] Ibid.
- [xxxi] Cf. Sadiqi 2003, 14.
- [xxxii] Cf. Sadiqi 2003, 17.
- [xxxiii] Cf. Sadiqi 2003, 17.
- [xxxiv] Ibid.

Références:

- Adams, Shaina; Brahim El Guabli. "Resisting Persecution and Maintaining Cultural Roots: The Amazigh People of Morocco". Fellowship 73.7-9. (2007): 21-23. Web.
- Becker, Cynthia. Amazigh Arts in Morocco: Women Shaping Berber Identity. 1st ed.
- Austin: University of Texas, 2006. Print.
- Becker, Cynthia. «Amazigh Textiles and Dress in Morocco». African Arts 39.3 (2006): 42-55. Web.
- Hoffman, Katherine E. «Berber Language Ideologies, Maintenance, and Contraction: Gendered Variation in the Indigenous Margins of Morocco». Language & Communications 26 (2006): 144-67. Web.
- Hoffman, Katherine E. "Generational Change in Berber Women's Song of the Anti-Atlas Mountains, Morocco". Ethnomusicology 46.3. (2002): 510-540. Web.
- Sadiqi, Fatima. «Berber Women's Oral Knowledge». In: Women and Knowledge in the Mediterranean (2013) New York: Routledge, NY. 108-43. Print.
- Sadiqi, Fatima. «The Role of Moroccan Women in Preserving Amazigh Language and Culture». In: Museum International 59.4 (2007). Web.
- Sadiqi, Fatima. "Women and Linguistic Space." In: Women and Language 29.1 (2003): 35-43. Web.
- Yacine, Tassadit. "Women, Their Space and Creativity in Berber Society." In: Race, Gender & Class 8.3. (2001): 102-113. Web.

ΘΧ» τοΟΙο» Ι» ∅∅ΣΣ∅» Χ»
∅ΗογΟΘ∅ΚΟ

[illegible]



générations[xii].

Traditions orales: Les femmes dans la chanson et la musique

Les recherches de Katherine Hoffman sur la participation des femmes amazighes à la chanson et à la musique illustrent comment le maintien de leurs traditions culturelles sert un objectif plus important que la préservation de la langue. En fait, elles constituent le ciment même de la société à une époque où de nombreuses familles amazighes sont géographiquement séparées. Hoffman utilise l'exemple des femmes Ida-ou-Zeddout pour expliquer cet argument.

Les familles de cette communauté ont été séparées, car les femmes sont laissées derrière lorsque les pères et les maris émigrent loin de chez eux à la recherche d'un travail. La responsabilité de maintenir l'ordre social au foyer – en entretenant des relations pacifiques avec les groupes voisins, en se tenant au courant de la circulation des personnes et des biens dans leur région – incombe aux femmes laissées derrière.[xiii] Leur vigilance à assurer la sécurité sociale et économique de leurs communautés est constamment relatée par un tizrrarin animé. Les tizrrarines, couplets à capella, sont un élément important des traditions orales des femmes amazighes. Ils sont joués sans accompagnement musical ou percussif et invitent souvent le public à participer par le biais de lignes d'appel et de réponse répétitives[xiv]. Les tizrrarins exécutés par de nombreuses femmes amazighes telles que celles qui se trouvent dans la situation décrite ci-dessus, présentent un certain nombre de phénomènes remarquables.

Tout d'abord, les paroles ne sont pas simplement destinées à divertir, mais à informer sur la migration et les voyages des membres de la famille, ainsi que sur les événements sociaux à venir, tels que les mariages ou les festivals. Ainsi, même lorsqu'elles les chantent, les tizrrarines des femmes amazighes servent à relier les membres disparates de leur communauté, en maintenant un sentiment d'unité même malgré les difficultés liées à la séparation géographique. L'importance particulière des vers pour leurs communautés locales est illustrée par le fait que ce genre n'a jamais été commercialisé pour une consommation plus large, comme c'est le cas pour beaucoup d'autres dans les festivals de musique et les hôtels touristiques[xv].

La deuxième fonction des tizrrarins est de narrer et d'enregistrer pour l'histoire orale les événements qui rassemblent la communauté. Tout comme ces vers sont souvent chantés pour annoncer l'arrivée des mariés lors des mariages locaux, ils sont également chantés lors des célébrations elles-mêmes. Les tizrrarins sont entendus tous les jours des célébrations de plusieurs jours et servent à rassembler

dans la mémoire collective de la communauté les marques importantes de ces événements. Selon Katherine Hoffman, elles:

«marquent des mouvements liminaires en comblant les lacunes entre ce que les gens considèrent comme des événements: attendre qu'on lui serve des repas, monter dans une camionnette du village de la mariée au village du marié ou accueillir des invités dans un village»[xvi].

Le troisième impact important du tizrrarin sur la force des communautés amazighes est son rôle qui consiste à forger des liens et à combler les écarts entre les différences, et donc à servir de médiateur dans les conflits potentiels. Là encore, cette fonction, comme les autres, illustre l'utilisation particulière des traditions orales et linguistiques des femmes dans le maintien de l'unité des communautés amazighes. Les rassemblements publics, tels que les mariages, peuvent prendre des proportions immenses dans la culture



amazighe; les invités aux mariages, par exemple, peuvent être au nombre de cinq mille[xvii].

Ces événements sont l'occasion pour divers groupes familiaux et tribus de se réunir, les invités devant parcourir de longues distances pour y assister. Les conflits passés ou actuels et les divergences d'opinion sont donc susceptibles d'engendrer des discordes dans ces grands rassemblements. L'un des rôles des tizrrarins est de créer des liens entre les gens en « articulant des normes morales et sociales collectives », ce qui permet de tuer le conflit dans l'œuf avant même qu'il ne commence en rappelant aux gens leurs points communs et en créant un sentiment d'unité communautaire et familiale. [xviii].

En général, la responsabilité de faire respecter les codes moraux dans les communautés amazighes incombe aux femmes mariées les plus âgées. Elles encouragent l'unité en temps de conflit en servant de médiatrices entre les différentes factions.[xix] Leurs vers chantés servent à peu près le même objectif, avec des paroles qui parlent de la sécurité mutuellement bénéfique

que l'on trouve lorsque les villages et les groupes sociaux travaillent et vivent ensemble en paix. Katherine Hoffman traduit une chanson pour illustrer ce thème [xx]:

«Nous sommes un, toi et moi (au pluriel),

Nous partageons des murs,

Nos champs ont des frontières communes et les terres sont irriguées comme une seule,

De nos canaux, nous arrosons les vôtres».

Production culturelle: Les femmes dans les arts matériels

Les femmes amazighes ont également un rôle dans la production culturelle de leurs sociétés, mais elles sont aussi des acteurs essentiels de la préservation de la culture et de la vie traditionnelle amazighes, même aujourd'hui. Leur travail dans les arts matériels est si riche et prolifique que Cynthia Becker, spécialiste des arts africains et de la culture amazighe, affirme sans

sur le même plan avec le passage des humains dans le cycle de vie, renforce le rôle des femmes dans la propagation de l'identité amazighe».

Un regard vers l'avenir

Selon Fatima Sadiqi, les langues amazighes doivent leur survie avant tout aux femmes[xxiii]. Si une telle affirmation peut donner à réfléchir au premier abord, un examen attentif de la multitude de façons dont les femmes amazighes maintiennent leur héritage linguistique et culturel met en lumière l'importance des femmes dans la protection et la production de la culture. Le cas des langues amazighes est en soi un témoignage de leur travail: ces langues sont anciennes, et pourtant elles ne sont devenues que très récemment la langue officielle d'un état centralisé – dont l'efficacité de la politique est même discutable – et ont longtemps dû rivaliser avec d'autres langues ayant un pouvoir social relativement plus important, comme le punique et le latin dans le passé ou l'arabe et le français aujourd'hui[xxiv].

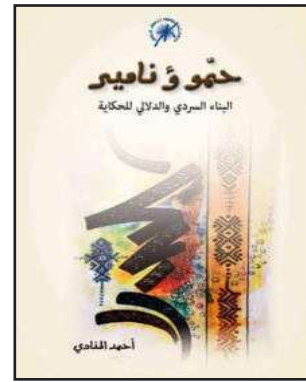
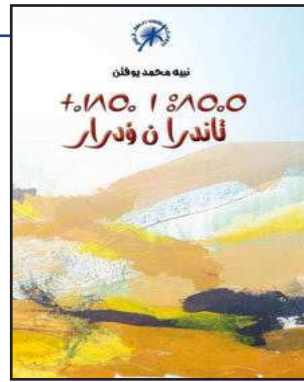
Le gouvernement marocain a récemment adopté des politiques visant à promouvoir l'amazigh: culture et langue, comme la reconnaissance de tamazight comme langue officielle et l'introduction de son enseignement dans les écoles marocaines. Si les méthodes utilisées dans ces efforts ont certes fait l'objet de nombreux débats et critiques, et si les motivations politiques qui sont potentiellement mêlées à ces efforts ne font pas l'objet de ce document, le fait fondamental demeure: l'utilisation des langues amazighes est fortement associée avec les femmes, et tout effort visant à les promouvoir aura certainement un effet sur la promotion des femmes amazighes. En effet, l'éducation est un outil essentiel pour l'élévation du statut de la femme dans tous les domaines du développement.

Les femmes rurales des communautés traditionnelles doivent être les plus valorisées pour préserver leur patrimoine linguistique et culturel, afin qu'elles soient celles qui bénéficient le plus de l'enseignement des langues, aujourd'hui et à l'avenir. À l'heure actuelle, la barrière linguistique entre les femmes de langue tamazight de la périphérie et les professionnels arabophones du centre est une barrière qui empêche ces femmes d'accéder aux fonctions les plus fondamentales de la société et du gouvernement centralisé. Pour un exemple pertinent, il suffit d'imaginer la difficulté qu'une femme parlant tamazight peut avoir à interagir avec un médecin ou un agent de la force publique arabophone et à lui faire part de ses besoins. Mais des pratiques éducatives incluant les langues amazighes peuvent faire beaucoup pour la promotion des femmes, et l'enseignement d'une langue qui est la langue unique ou maternelle de tant

équivoque que « les femmes berbères sont des artistes»[xxi]. Leurs œuvres reflètent non seulement les thèmes de l'identité amazighe, mais aussi ceux de la féminité et de la maternité, qui rappellent le statut élevé des femmes dans cette société.

Les femmes amazighes tissent souvent des tapis pendant la grossesse, en utilisant des figures et des motifs qui symbolisent la vie, la fertilité et l'enfant dans le ventre de la mère. Becker a même observé la personnification de textiles amazighs sur le métier à tisser pour symboliser le rôle essentiel des femmes dans le don de la vie et la préservation de l'identité amazighe [xxii]:

«Dans certaines régions du Maroc, les tisserands chevauchent physiquement les fils de chaîne et les ensouples du métier à tisser avant de les soulever, ce qui symbolise la naissance du textile. Les femmes ont le pouvoir de la vie sur un textile, et lorsqu'une tisseuse le finit, elle le coupe sur le métier à tisser, et on dit que le textile meurt. Cette personnification du textile souligne les pouvoirs de reproduction et de création des femmes et, en mettant les textiles



DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISSN: 1114 - 1476 - N° 254/ MARS 2022 - ⵓⵔⵓⵔ 2972 - PRIX: 5 DH

Les femmes amazighes, gardiennes de la langue et de la culture



Par: Dr. Mohamed Chtatou

Introduction

Le paysage de la politique linguistique de l'arabe littéraire et du tamazight, ayant des racines dans les politiques du colonialisme français, a abouti au rejet délibéré par le gouvernement marocain de la responsabilité de la préservation culturelle, laissant la tâche à la société amazighe. Comme les Imazighens eux-mêmes doivent maintenir leur langue et leur culture face à sa sous-représentation dans la sphère publique, la nature sexuée du tamazight a placé les femmes dans une position unique pour perpétuer les traditions de leur communauté.

Les femmes rurales, en particulier celles qui sont analphabètes, préservent le tamazight comme une langue vivante, en insufflant aux formes d'art traditionnelles une certaine oralité pour transmettre les traditions linguistiques de génération en génération. Dans le domaine de la musique et de la poésie, les femmes amazighes utilisent leurs vers pour tenir la communauté informée des mouvements des différents membres, pour raconter et enregistrer pour l'histoire orale les événements importants de la communauté, pour faire respecter les codes moraux et sociaux, et pour rappeler à la communauté élargie les liens qui les unissent.

Contexte historique

Fatima Sadiqi[i], chercheur universitaire marocaine, souligne que la langue amazighe a survécu jusqu'à l'époque moderne malgré des conditions remarquables hostiles à sa préservation. Le tamazight a dû faire face à la concurrence de multiples autres langues qui ont eu relativement plus de pouvoir politique, comme le français et l'arabe. Ce n'est que depuis

2011 qu'elle est une langue officielle d'un état centralisé. En fait, dans l'histoire récente, la société amazighe et la langue tamazight ont été mises à l'écart par le gouvernement dans une tentative de soutenir l'arabisation postcoloniale.

Le gouvernement colonial français a adopté une stratégie de «diviser pour régner» qui a promu la culture berbère par le biais de plusieurs politiques qui ont également négligé l'identité arabe et islamique. Les Français ont donné aux Amazighs la possibilité d'utiliser le droit coutumier azref au lieu de la char'ia, et ont créé des écoles berbères qui excluaient l'utilisation de l'arabe dans l'enseignement. Ces politiques étaient une tentative de placer les Berbères sous le parapluie de la culture française et d'accroître la distance, et une éventuelle inimitié, entre les Berbères et les Arabes, renforçant ainsi le système colonial en affaiblissant les liens sociaux.

Mais cette stratégie a eu des implications durables pour la société amazighe dans la période postcoloniale, car le nouveau gouvernement s'est empressé de mettre l'accent sur l'identité arabe et islamique – une mission qui se manifeste par des politiques qui peuvent être considérées au mieux comme une mise de côté des questions amazighes et au pire comme une discrimination pure et simple. Tamazight n'a pas reçu de reconnaissance jusqu'en 2011, les télévisions marocaines n'ont pas diffusé en tamazight avant les années 1990, et jusqu'à récemment, l'utilisation de certains noms amazighs était illégale. Avec le désintérêt manifeste du gouvernement marocain pour les questions amazighes, la responsabilité de la survie du tamazight a été repoussée à la périphérie, aux Imazighens eux-mêmes. Au sein de la société amazighe, on peut constater que les femmes – en particulier les femmes rurales et/ou analphabètes – jouent un rôle essentiel dans la préservation de tamazight en l'absence d'une représentation adéquate dans la sphère publique. Plusieurs raisons expliquent pourquoi les femmes sont aujourd'hui les principales gardiennes de la langue et de la culture amazighes.

Relation des femmes amazighes avec la langue

Premièrement, les langues arabe et tamazight ont des connotations sexe-spécifiques dans leur environnement

d'utilisation, l'arabe littéraire étant principalement associé aux hommes et le tamazight aux femmes.[ii] L'environnement principal de l'arabe standard moderne est officiel et professionnel: les bureaux politiques, les agences commerciales, les institutions religieuses, les bureaux juridiques et les médias utilisent tous l'arabe littéraire. C'est la langue par défaut de la connaissance écrite[iii].

Malgré les récentes réformes, le tamazight brille par son absence dans ces milieux officiels. Et comme l'arabe littéraire est la langue de la sphère publique, ses locuteurs les plus compétents et les plus prolifiques sont des hommes – bien mieux représentés dans la sphère publique que les femmes. Le tamazight, en revanche, n'a commencé que récemment à être enseigné dans les écoles et utilisé dans un cadre officiel et n'est souvent pas écrit du tout. Son environnement principal est le foyer – la sphère privée – et il est couramment utilisé pour diffuser la littérature orale, les histoires et les traditions populaires; son utilisation est intime et informelle.

Même si l'on en juge par les chiffres, la nature sexe-spécifique des langues est évidente : Les langues amazighes sont utilisées par un plus grand nombre de femmes que d'hommes[iv]. Ces caractéristiques renseignent sur la nature sexuée de la langue. Comme le dit Fatima Sadiqi, le contexte situationnel du tamazight a donné à la langue une connotation nettement féminine[v]:

«En tant que langue d'identité culturelle, de foyer, de famille, d'appartenance à un village, d'intimité, de traditions, d'oralité et de nostalgie d'un passé lointain, le berbère perpétue des attributs considérés comme féminins dans la culture marocaine».

Soulignant encore la nature sexe-spécifique de la politique linguistique, la tâche de la préservation de la langue et de la culture pour la société est une question de genre en soi: alors que les hommes des villes sont les premiers responsables de la campagne visant à faire connaître le tamazight au grand public, ce sont les femmes des campagnes qui préservent et maintiennent la langue au sein de leurs propres communautés[vi]. Les femmes rurales représentent également la plus grande partie de la population analphabète du Maroc,

et ces femmes en particulier sont des acteurs importants dans la tâche quotidienne de maintenir le tamazight une langue vivante et dynamique[vii].

L'oralité des femmes analphabètes est un facteur majeur dans la survie de tamazight, car elles utilisent cette langue dans la communication domestique, élevant enfants, et en répétant des histoires folkloriques, des poèmes, des proverbes, des chansons et des histoires familiales et culturelles. Comme la langue maternelle, le tamazight et les langues amazighes apparentées, n'est pas la langue d'enseignement dans l'enseignement formel, il incombe aux femmes amazighes de transmettre la connaissance de la langue maternelle aux générations suivantes. Et en tant que principales personnes s'occupant des enfants, les femmes sont le premier lien des enfants avec le tamazight, ce qui confère à la langue son statut de langue maternelle et consolide sa longévité malgré son manque de représentation dans la sphère publique[viii].

Une autre raison pour laquelle les femmes peuvent être considérées comme les principaux acteurs de la préservation du tamazight se trouve dans leur rôle connexe de gardiennes de la culture. En plus de gérer leur foyer et d'élever leurs enfants, les femmes jouent un rôle essentiel dans la préservation du patrimoine artistique et culturel amazigh grâce à leur travail dans des domaines tels que le textile, la musique, la poésie et la danse[ix].

Là encore, les femmes analphabètes sont particulièrement importantes car elles insufflent à ces arts des traditions orales transmises de génération en génération. Par exemple, les femmes donnent des noms tamazight aux motifs de leurs textiles et les transmettent à leurs filles.[x] Les noms varient en fonction de la similitude que le tisserand imagine entre le motif et les objets environnants ou le monde naturel, de sorte qu'un même motif peut porter une multitude de noms tamazight descriptifs pour différents artistes et familles[xi].

Le chant et la danse ont des traditions orales similaires: des mouvements spécifiques ont également une appellation amazighe descriptive en fonction des actions qu'ils invoquent, et les paroles des chansons ne sont jamais écrites mais plutôt transmises oralement sur plusieurs

تتمة الصفحة 8

- الرهان على الأحزاب في توسيع أحكام التمثيلية السياسية للنساء لإتمام الثلث في الجماعات الترابية الحضرية والقروية، وذلك بترشيح النساء بالدوائر التي بها حظوظ للفوز.

- إقرار الثلث كحد أدنى لفائدة المرأة في إدارة وتسيير مختلف أجهزة الحزب.

- التزام الأحزاب بتخصيص نسبة لا تقل عن 10% من الدعم المخصص من الدولة لدعم أنشطة ودورات التأطير والتكوين لفائدة النساء والشابات.

- تقوية تواجد النساء على رأس اللوائح المحلية بجميع الدوائر المباشرة.

- تقوية ودعم المنظمات النسائية الحزبية بالتكوين والتأطير لتجاوز محدودية وصورية حضور المرأة داخلها لتكون مشتتة لإنتاج النخب والكفاءات.

- يجب أن تتوفر في الأحزاب الإرادة السياسية على تخصيص نصف اللوائح الانتخابية للنساء، أو يتم ترتيب المترشحين داخل اللوائح الانتخابية على أساس التناوب بين الجنسين و تحتوي وجوبا كل لائحة على نسبة 33% من النساء على الأقل، غير أن التخوف هو أن يختار الحزب الدوائر التي ليست بها حضور للنجاح، أو الدوائر التي لا يتوفر فيها الحزب على تنظيماته وهياكله الإقليمية والمحلية وفي هذه الحالة يتدخل الوصي على الحزب بترشيح النساء والشباب وفق اعتبارات المحسوبية والزبونية أو لأي اعتبارات أخرى فيضيع الحزب في كفاءاته وتضيع فرص النجاح.

الخلاصات:

إن التنصيص على مبدأ المناصفة بالتدرج السلس سواء من خلال القوانين الانتخابية أو إرادة الأحزاب يتميز بمجموعة من الإيجابيات منها:

- تجديد نظرة الفاعل السياسي والمدني للديمقراطية وتعميقها ونبذ منطق إقصاء النساء (نصف المجتمع) من بناء الدولة الديمقراطية المواطنة.

- النقلة النوعية التي أدخلتها فلسفة المساواة سواء على علاقة المواطنين والمواطنات بالعملية السياسية أو على تجويد الأداء السياسي وخاصة في غرتي البرلمان بفاعلية النوع الاجتماعي. - صيغة الرمزية التي تتلمس توفير مناخ ديمقراطي في الواقع لتحقيق المشاركة الفعالة للنساء في العملية الانتخابية وتشجيعهن على الالتحاق بالعمل السياسي وبالأحزاب.

- رد الاعتبار لنضالات القوى الديمقراطية بالبلاد من جمعيات الحركة النسائية والجمعيات الحقوقية والأحزاب الحداثية لما قدمته طيلة عقود من المعارك والنضالات والترافعات من أجل الحقوق الإنسانية للنساء بما فيها التمكين السياسي ومراكز صنع القرار.

المرأة وخطاب التمييز



محمد بنيس

هو تكريس للعنف الممارس ضدها في العالم الواقعي، حيث يتم إسقاط المقولات المتداولة في العالم الواقعي على تفاعلات العالم الافتراضي؛ "وفي المحصلة فإن مكوّنات خطاب العنف اللفظي ضد المرأة في العالم الافتراضي مكنّسبة من الوسيط الاجتماعي كما تبرزه بعض التفاعلات حول بعض المبادرات النسائية (مثال مبادرة الصفارة).

فالحلفية الثقافية للعنف اللفظي ضد النساء في الفضاء الافتراضي المغربي ترتكز على عدة أسباب منها لا للحصر التطرف القيمي المؤسس على منظومة اختزالية تختزل صورة المرأة في إطار نمطي معيّن، وتعميم هذا التصوّر كألية لانتشار وإعادة انتشار خطاب الكراهية. أما وقود نشر هذه الكراهية إزاء المرأة فيتمّ باستعمال خطاب غرائزي وقذحي يتمّ باللغة العامية ("كوفرا"، "هيشة"...) مما ينتج عنه تراجع مقومات العيش المشترك، وتصلّب التمثلات الاجتماعية، إضافة إلى تجدر قويا المساواة بين الجنسين في المجتمع، وعدم استيعاب مسارات المواطنة العادلة.

فيما يتعلق بمستوى الرقي بوضع المرأة في مجالي المساواة ومواجهة العنف والتمييز، هناك تقدم ملموس على مستوى الخطاب وأيضا في عمل المؤسسات الحكومية، لكن ذلك ليس له صدى مؤثر في المجتمع مما يحيلنا على إشكال تضخم الخطابات حول وضعية المرأة بموازاة حقوقها داخل المجتمع. فالملاحظ من خلال عدة حقول (الشغل - الصحة - الأمية - التعليم) أن جميع المؤشرات والإحصائيات تفضي إلى استنتاج واحد هو أن المرأة إلى جانب شريحة الشباب تعيش وضعية تمييز سلبي بيد أن جميع النصوص الدستورية والمؤسسية تهدف إلى خلق وإبداع تمييز ايجابي لصالحها على الطريقة المغربية.

كما أنه في وقت تؤكد مختلف الدراسات، بما فيها تلك الصادرة عن المؤسسات الحكومية، ارتفاع نسبة العنف الجسدي والاقتصادي والنفسي والاجتماعي والثقافي الممارس ضد المرأة المغربية، هناك كذلك عنف جديد يمارس على المرأة، ويتعلق بالعنف في العالم الافتراضي فالعنف الممارس ضد المرأة في العالم الافتراضي

قراءة في مشاركة المرأة الامازيغية في الانتخابات الأخيرة

المدخل:

في هذه القراءة المتواضعة للمشاركة السياسية للمرأة الامازيغية في الانتخابات الأخيرة، لا أتحدث عن المرأة الامازيغية التي اختارت الانخراط السياسي في الأحزاب السياسية والتدرج أحيانا داخل هياكل الأحزاب، بعد اختيار والاقتناع بالاختيار، والنضال داخل هذه الأحزاب وبالتالي التأهيل للمشاركة السياسية في المحطات الانتخابية، بقدر ما أتحدث عن مشاركات في الانتخابات الأخيرة في آخر لحظة الانتخابية.

الفئة المستهدفة من النساء والفتيات:

بعدما فشلت الأحزاب السياسية في الوصول إلى المرأة الامازيغية بالقرى والبلديات، رغم تأسيس الفروع والتنسيقيات من طرف بعضهم، ومحاولة تأسيس تنظيمات نسائية موازية بتلك الجماعات الترابية بالمجال القروي، إلا أن العدد المطلوب في اللوائح الانتخابية لاستكمال الإجراءات القانونية لترشح الأعضاء الذكور في تلك الدوائر، جعل تلك الأحزاب التي تهيمن وتسيطر على المشهد السياسي في تلك الجماعات الترابية تبحث عن مرشحات مل الفراغ واستكمال الإجراءات القانونية للانتخابات.

وتم استهداف نساء في التعاونيات النسوية لتجربتهن المتواضعة في الانفتاح على المحيط من خلال المشاركة في المعارض والتكوينات، وانتفاء غاليتهن إلى فئة الأرامل أو المطلقات مما يضعهن في خانة الفئة ذات حرية نسبية في اتخاذ قرارات شخصية دون الرجوع أو العودة إلى الغير، إلا أن هذه الفئة وبعد تجربتي 2009 م و2015 م وانخراطهن في تلك المحطات الانتخابية، وانخراطهن بشكل غير مباشر في الصراع الحزبي قبيل الانتخابات بين الأحزاب القوية والمنافسة في الجماعات الترابية المعنية، واختيارهن أحزاب دون أخرى حسب المصلحة المتبادلة، مما جعل بعضهن ينخرط في الصراع السياسي مع الرجال بالأساس، ومنافسة شرسة بين أعضاء وعضوات، إضافة إلى تسجيل صراع أحزاب على أسماء نسائية بعينها لمكانتها ودرجة تأثيرها في المحيط النسائي.

ثم النساء والفتيات الجمعيويات ممن كن منخرطات في جمعيات تنموية وثقافية، إلا أن نسبة مشاركتهم أقل بكثير لعدم قدرة مسيري الأحزاب وقيادتهم في استقطابهن وإقناعهن بضرورة المشاركة أمام موقفهن من الأحزاب السياسية وإيمانهم بأهمية المسافة مع الأحزاب السياسية وخوفا من الفشل السياسي الذي قد يكون سببا في الفشل الجمعيوي أو الموت المدني.

وأمام نقص كبير للفئتين بالمناطق الجبلية، كان

دور المترشحات من النساء في الانتخابات الأخيرة ترشح النساء في الانتخابات الأخيرة، وبعد النجاح في الاستقطاب، كانت فرصة سانحة للمترشحات الذكور سواء بالدوائر الفردية أو الإضافية لاستغلال تلك المترشحات في المنافسة الانتخابية، وذلك بتكليفهن بالنساء في الدوائر الانتخابية، وإمكانية التواصل والتأثير المباشر بين النساء، كان لهؤلاء المترشحات دور كبير في التأثير على النساء وتوجيههن إلى التصويت عليهن أولا ومن حولهن على كل مرشحي الحزب، وذلك باعتماد رمز الحزب دون الإشارة إلى أي مرشح، وهناك حالات كثيرة لمترشحات لم يقمن بالحملة الانتخابية في دوائر ترشحهن بقدر ما قمن بها في أماكن تواجدهن أو مسقط رأسهن للحزب ومرشحه.

ومع غياب التكوين السياسي، والمعرفة الحزبية لا تميز هؤلاء المترشحات بين الدائرة الانتخابية لترشح ويمكن التواجد، إضافة إلى اعتماد أساليب أخرى في التأثير على الناخبات يكون أحيانا

سريا ويشمل بعض الخصوصيات النسائية وعلاقات سابقة بين النساء، إضافة إلى تحريك صراعات عائلية وثنائية سابقة من أجل التأثير المباشر على الفئة المستهدفة.

موقع المترشحات داخل المجالس الترابية:

حرمان الفائزات في الانتخابات من اتخاذ القرار، واختيار الجهة أو الرئيس، والرضوخ لإماتيا لقرارات الرجال من الفائزين، جعل موقع هؤلاء المترشحات رهين لحسابات الرجال وقراءتهم للمجالس المنتخبة والخريطة المتفق عليها من الأعلى.

لذلك لم نجد النساء في مواقع القرار، إضافة إلى وضعهن في مناصب في موضع شكلي فقط، لغياب التكوين والتأطير لتلك النساء في مجال عملهن وفي مواقعهن السياسية الجديدة، وإلا كيف يمكن تفسير ربة بيت أمية لم تنصف قبلا في تعليمها وتكوينها وتأطيرها تجد نفسها ذات يوم في منصب نائبة الرئيس الرابعة أو كاتبة المجلس أو رئيسة لجنة بعد التصويت عليها من طرف أعضاء وعضوات المجلس وهي بعيدة كل البعد عن تدبير الشأن المحلي.

خلاصة:

إن ما تقدم عليه الأحزاب السياسية التي يبقى من مسؤولياتها الأساسية تكوين وتأطير المجتمع سياسيا من ردة سياسية في حق النساء بالمناطق الجبلية، واستغلالهن الموسمي في المحطات الانتخابية سيكون له تأثير سلبي ومقلق على مستقبل المشاركة الأساسية ويجعلها أسوأ من عدم المشاركة.



لحسن بنزاوش

لا بد من البحث عن نساء وفتيات أخريات لترشح للجماعات الترابية ومل المقاعد المخصصة للنساء، واختلف الاجتهاد والطريقة في البحث عن أسماء يمكن اعتمادها في الترشيح أمام الرجال، وشمل البحث والاستقطاب الذي ركز في مجمله على:

أ. القرابة الدموية:

بحيث تم استقطاب بعض النساء والفتيات للترشح وهن قريبات من المرشحين الذكور، بعضهم اختار زوجته وهي نسبة قليلة جدا، ومنهم من رشح معه قريبة من العائلة.

ب. التحفيز المالي:

وهنا يتم استهداف الفئات الهشة من النساء منهن المتزوجات، الأرامل، المطلقات بعدما يتم تحفيزهن ماديا وعائلتهن وأقاربهن حتى لا يتم التراجع عن الترشيح، أو معارضة ترشح المعنية بالأمر.

بعض مظاهر استقطاب النساء للترشح:

ما لاحظ خلال فترة الترشيحات، أن الأحزاب السياسية تركت مرشحهم في الجماعات الترابية لتدبير هذه المسألة حسب الخصوصيات المحلية والمجالية لكل جماعة، إلا أن هناك مظاهر يجب الوقوف عندها ودراستها اجتماعيا.

وفي الغالب الأحيان يتم اعتماد مرشحات من دوائر انتخابية أخرى مل الفراغ في دوائر إضافية، دون مراعاة الانتماء للدائرة، أمام إما تعذر إيجاد مرشحة في تلك الدائرة أو لضيق الوقت أو الخوف من فقدانها بعد الفوز، أو لصعوبة إيجادها بسبب اتحاد تلك الدائرة ضد حزب أو آخر.

إنها ظاهرة تختلف من منطقة إلى أخرى، مع تطور وإبداع في إيجاد الطرق في إقناع المترشحات واستقطابهن، أو الضغط عليهن ماديا ومعنويا وصولا أحيانا إلى التهديد وفبركة مغالطات ودعايات ومكائد لنيل منهن أو إيقاف ترشحهن.

واحتدت الظاهرة بعد إعلان النتائج وفوز المترشحات، لتعرف أساليب وطرق لا يمكن اعتبارها من الأخلاقيات لعنفها وتطرفها المادي والمعنوي، واستغلال النفوذ والقرابة والمحيط، وامتيازات مالية تسيل اللعب.

هنو اوماروش تتحدث لـ «العالم الأمازيغي» عن السياسة في المغرب وعن زيارتها للصين وعن الحركة الأمازيغية أيضا

المرأة الجبلية لا أحد يتذكرها لافي 8 مارس ولا في غيره ولا تعرف سوى الأعمال الشاقة على الحركة الأمازيغية أن تقف وقفة تأمل وتراجع نفسها من أجل خدمة الأمازيغ والأمازيغية

بجسرة تتحدث المناضلة الأمازيغية والمستشارة بجماعة تلمي إقليم تنغير والعضو بحزب التجمع الوطني للأحرار بجهة درعة تافيلالت هنو اوماروش عن واقع المرأة الأمازيغية والجبلية التي طالها التهميش والإقصاء في كل البرامج التنموية، وغيرها منها على وضعية المرأة الأمازيغية واهتمامها بهمومها، أصبحت عضوا في الهيئة التشاورية الجهوية للمساواة وقضايا المرأة بالجهة، حاملة مشعل الدفاع عن حقوق المرأة الجبلية وأطفال المغرب العميق.

حاورتها: رشيدة إمرزك



تؤكد في نضالك وترافعك على التعليم. ماذا يعني لك التعليم؟

من بين المشاكل التي تعانها المنطقة في مجال التعليم، قلة المؤسسات التعليمية، وبعدها عن الدواوير، ما يساهم في ارتفاع نسبة الهدر المدرسي بالمنطقة بشكل خاص وبالمناطق الجبلية بشكل عام، ولحد من هذه الظاهرة نتمنى أن يتم تشييد ثانوية بين آيت مرغاد وآيت حديدو وسيكون هذا المشروع آثار إيجابية على التلاميذ الذين يدرسون الآن في الإعدادية، مع العلم أنه مرارا وتكرارا قدمنا طلبات من أجل هذا المشروع ولكن «الغالب الله».

ماذا عن زواج القاصرات؟

الرائع في منطقتنا أنه إلى حد ما تم القطع مع ظاهرة تزويج القاصرات، كما تنعدم أيضا ظاهرة الطلاق، بسبب سيادة ثقافة التخلص من زواج القاصرات، ما يجعل المرأة في تضامن مع الرجل لمواجهة مشاق الحياة و «الزمن»، كما أنه من عادة المرأة ألا توتي أي اهتمام للماديات.

وبالنسبة لزواج القاصرات فلم يعد له وجود في منطقتنا، ولو أن المنطقة معروفة بما يسمى «تقرفيت» وهي عادة أو تقليد يتميز ببقاء المتحابين، أي أن يلتقي الشاب والشابة في مكان ما وعلى مرأى من الجميع ومن الأهل أيضا، هذا التقليد «تقرفيت» هو السبيل الوحيد للتعرف والتفاهم فيما بين الشباب والشباب، وطريقة للتعبير عن الإعجاب بعضهم ببعض، وبعد ذلك يتم إخبار الأهل بالأمر لتتوج العلاقة فيما بعد بالزواج

كلمة عن اليوم العالمي للمرأة؟

المرأة الجبلية لا تعرف شيئا عن اليوم العالمي للمرأة، ولا أحد يتذكرها في هذا اليوم، ولا في غيره، وهي لا تعرف إلا الأعمال الشاقة، حتى أنني أخبرتهم أنني سأمر على القناة الثانية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وبدأوا يضحكون.

تتميزين بلباسك الأمازيغي أينما حلت أو ارتحلت ما سر هذا اللباس؟

شخصيا، اعتز بلباسي الأمازيغي، أرثديه أينما حلت وارتحلت، إلى درجة أنني سافرت إلى الصين بلباسي، ولا تهمني آراء ونظرات الناس، فانا لا يمكن أن أنسلخ من هويتي لأتقمص هوية غريبة عني.

كيف كانت زيارتك للصين؟

كانت في إطار الزيارة التي نظمها جهة درعة تافيلالت في إطار اتفاقية شراكة مع الصين، وقد استغرقت الرحلة ما يقرب شهر وزرنا كل من شنغاي ووهان ونيشوان وبكين، ووقعنا معهم مجموعة من الاتفاقيات، تهم الصناعة التقليدية وتدريب اللغة الأمازيغية والعربية للطلبة الصينيين، في مقابل تدريس الإنجليزية والصينية للتلاميذ والطلبة المغربية، ولكن جائحة كورونا ساهمت في عرقلة أهداف المشروع. ولحدود الساعة لا أعلم هل استفاد التلاميذ والطلبة من هذه الخدمة.

ماذا عن المرأة والسياسة بالمغرب؟

ولوج المرأة إلى جانب الرجل مجال السياسة، أمر مهم لأن المرأة تعمل بجد وبصدق ولا تهاب التحديات، حتى أن المرأة استطاعت أن تحقق ما لم يحققه الرجال في بعض المدن والجماعات خاصة بالعالم القروي. فالمرأة مسؤولة أكثر من الرجل، وتفكر في المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، عكس بعض السياسيين الرجال،

والجميل أنني أحظى بدعم ساكنة المنطقة بل دعم كل أقاليم تنغير، نظرا للأدوار الاجتماعية التي أقوم بها لصالح ساكنة المنطقة من خلال جلب بعض المشاريع المدرة للدخل كتربية «الدمان». كما ساهمت في الحصول على دعم لبناء مسجد، والآن اطمح إلى أن اجلب الطاقة الشمسية من أجل الآبار، إضافة إلى مشروع لإعادة ترميم القبور.

ومن موقعي كعضو في المجلس الإقليمي لتنغير، سأعمل جاهدة على تحقيق بعض احتياجات المنطقة، كما نطمح إلى تنزيل ورش الجهوية الموسعة على أرض الواقع هذا الورش الذي أعلن عن انطلاقته الملك محمد السادس، والذي يعتبر فرصة مهمة للشباب وللتعاونيات والجمعيات، الشيء الذي سيساهم في تحريك عجلة التنمية بالمنطقة، ونحن من موقعنا سنقوم بطرق كل الأبواب من أجل تحقيق ذلك.

ماذا عن وضعية المرأة بإملشيل والنواحي؟

بالرغم من مرور سنوات من النضال، فإن المرأة الأمازيغية لازالت لم ترق إلى المكانة التي تستحقها، لازالت لم تحظ بالعناية اللازمة، ولازالت غائبة أو مغيبة في الإستراتيجيات التي يتم وضعها في المركز. المرأة الأمازيغية القروية بالخصوص لازالت محرومة من دور الولادة، ومحرومة أيضا من الاستشفاء.

كما قلت سابقا بأن انعدام مقرات لاشتغال النساء في المنطقة يساهم في تعميق «الحكرة» والتهميش والفقر، وكم من مرة تقدمت بطلبات من أجل الحصول على وعاء عقاري للجمعية، ولكن إلى حدود الآن ليس هناك من مجيب، خاصة بعد أزمة كورونا التي ساهمت في تأزيم الوضع بمنطقة تنغير، التي تعاني كل ساكنتها نساء ورجال. زد على ذلك «البلوكاج» الذي عرفه المجال السياحي، أثر على سوق الشغل، ونتمنى من الله أن يرفع عنا هذا الوباء لمواصلة العمل والنضال من أجل تحقيق مطالب الساكنة خاصة الأطفال والنساء.

كيف ترين إلى الحركة الأمازيغية؟

الحركة الأمازيغية مغبونة وهي حركة غير منسجمة، ولا يتفقون على رأي، فلو كانت الحركة الأمازيغية متحدة وموحدة لا كانت اليوم أكثر قوة، إضافة إلى هوس بالقيادة، فالكل يريد أن يصبح قائدا، ويكرهون النجاح، ويحاربون المناضلين الأحرار، لذا على الحركة الأمازيغية أن تقف وقفة تأمل وتراجع نفسها من أجل خدمة الأمازيغ والأمازيغية عامة، ولا يجب أن تطغى المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. وأنا من موقعي أعاني من كل هذه الأمور كما يمارسون ضدي الإقصاء والتهميش وينظرون إلى ما أقوم به بإزدراء، في الوقت الذي أولى بهم دعمي كإمرأة أمية لم تلج المدرسة واستطعت أن أفرض نفسي وسط الرجال خدمة لصالح العام.

بل أكثر من ذلك، جل المنابر الإعلامية استضافتني في بلاطاتها إلا الصحفيين الأمازيغ. وأكد أنه لو تلقيت دعوة واحدة من القناة الأمازيغية مثلا كنت سأفضلها على كل القنوات ولكن للأسف لا أعلم السبب، في الوقت الذي وجدت أن القنوات الناطقة بالعربية هي من احتضنتني وأعطت قيمة لما أقوم به.

كيف دخلت إلى عالم النضال والدفاع عن المرأة الجبلية؟

دخلت مجال النضال المدني منذ سنة 2007، وكرست لذلك مجهود كبير للدفاع عن المرأة القروية والعالم القروي والمناطق الجبلية بشكل عام. وفي سنة 2015 ولجت غمار السياسة، ولم يكن من اقتحامي لهذا المجال مصلحة شخصية، ولكن الهدف هو الترافع من أجل بعض المشاريع التنموية للمنطقة وتحقيق مكاسب لفائدة المواطنين، ولأن الفعل والممارسة في المجال السياسي ساعدني على التعرف على بعض المستثمرين، وتمكنت من تحقيق وحلب بعض المشاريع التنموية.

حاليا أنا مناضلة في صفوف حزب التجمع الوطني للأحرار، وانخراطي في العمل السياسي داخل هذا الحزب كان بهدف أساسي، هو إيصال صوت الفئات المهمشة القاطنة بالجلال إلى مراكز القرار، وأتمنى من الحكومة الحالية أن تفي بوعودها، وأن تساهم في رفع التهميش والفقر عن المناطق الجبلية ولو بشكل يسير، بحيث يجب أن نمنحها فقط بعض الوقت حتى نتقن من عملها ونحكم عليها بعد ذلك، خصوصا إذا علمنا أن الحكومة الحالية تشغل في سياقات تطبعها أزمات دولية وعالمية،

ماذا يمثل لك العمل الجماعي؟

أنا فاعلة جموعية بالجمعية الجبلية للتنمية والتعاون بدوار آيت ايعزي إقليم تنغير، وأناضل أيضا من أجل المرأة القروية والتي تحتاج إلى كثير من الاهتمام والعناية، واستطعت داخل هذه الجمعية أن استقطب أكثر من 550 امرأة، لكن العائق الذي يحد من نشاط الجمعية، هو انعدام المقر والوعاء العقاري لتشييده، فنحن نطمح لخلق مركز سوسيو ثقافي، ومراكز لمحاربة الأمية في صفوف غير المتعلمين، كما يلزمنا مركز رياضي للتلاميذ والأطفال.

بالإضافة إلى ذلك نحتاج إلى مقر من أجل خلق تعاونية للنساء، تهتم بصناعة مواد التجميل الطبيعية، وصناعة الكسكس والمواد الغذائية الطبيعية BIO. وأعمل بكل ما أوتيت من قوة من أجل تحقيق هذه المشاريع في القريب العاجل بمساعدة المسؤولين المشرقيين على تسير الشأن المحلي بالمنطقة. وعزيمتي تأتي من غبرتي على المرأة القروية التي تعاني كافة أنواع التهميش، فالمرأة الجبلية يجب أن ينظر إليها بنوع من التمييز الإيجابي مقارنة مع نساء الحواضر والمدن، رغم أن هذا الأمر يبقى مستحيلا في ظل السياسة الممارسة ضد مناطق المغرب العميق، وأكد أن الأمر ربما لن يتحقق إلا بعد سنوات.

"جميلة" ملكة الأندلس الأمازيغية التي لم ينصفها التاريخ

وانت عربون ثقة بين الأمير وابن عبد الجبار الأمازيغي.

كان الانقسام الأسري وفقدان دعم العديد من رجاله من المصادر والأسباب التي أضعفت قوة محمود الحربية ما دفعه لمحاولة عقد الصلح مع الأمير الأموي عبد الرحمن الثاني، وهو ما تحقق سنة 840 م، وتمكنت جميلة من العودة إلى وحدة الأسرة، والعودة إلى القلعة مع شقيقها، وتنقل لنا المصادر أن خائناً أبلغ الملك الأسطوري بلعبة الأمازيغ المزوجة، وعن علاقتهم الطيبة مع الأمير الأموي، وأمر الملك المسيحي بسببها بشن هجوم على القلعة الحربية التي كان قد منحها لمحمود سابقاً؛ اجتاحت جيش كبير حصن بني عبد الجبار، تاركين محمود مع كل جنوده في مواجهته، يقولون أنه في منتصف القتال تعثر جواد الزعيم الأمازيغي، فأسقطه وقتل في خلال شهر مايو 840 م.

نتيجة لهذه الأحداث تم احتلال قلعة (سانتا كريستينا أو محمود) وسجن جميع سكانها، مع الناجين من عائلة بني عبد الجبار الأمازيغي، وأمر ألفونسو الثاني بأخذهم جميعاً، إلى عاصمة مملكته، ومن بين هؤلاء كانت جميلة التي لا تقهر، المشهورة بجمالها وشجاعته، والتي رغب بها النبلاء وأمرأء المملكة الأسترية العظماء، والتي منحها الملك ألفونسو لأحدهم (دون أن تقدم المصادر المسيحية والعربية بيانات عن هويته)، من بين السجلات المسيحية التي تتحدث عن هذه الحقيقة، يمكننا أن نذكر سيباستيان.

لكن دعونا نرى كيف أشار ابن حيان إلى هذا الحدث في المقتبس: سجن شقيقة محمود، جميلة بنت عبد الجبار... وقاتل من أجلها أعيان المسيحيين وأشادوا بفصائلها، أصلها، جمالها وشجاعته، لدرجة أنهم أرادوا أن تصبح منهم، وتركت لواحد من العظماء بينهم، وأصبحت مسيحية، وتزوجها، وكانت تحظى بتقدير كبير من قبله، ورزقا بأطفال فيما بعد، حيث كان أحدهم فيما بعد رئيس أساقفة كنيسة سانتياغو (دي كومبوستيلا)، المرموقة بين المسيحيين أن ذاك، كانت جميلة فتاة جميلة ذات بنية متناسبة، عاشت حياة طويلة بين المسيحيين، ويشبه ما قدمه ابن حيان ما جاء به المؤرخ الرازي.

بارانكوس وتكتل سكان المنطقة لاستعادة هذا الموقع الاستراتيجي، وشنوا هجوماً على السكان الأمازيغ الجدد، ووجدوا في مواجهتهم جيش من النساء الأمازيغيات، تقودهم جميلة الصغيرة، وكانت تركب حصاناً بدون سرج وتحمل سيفاً بيدها اليمنى وتمسك راية بيدها اليسرى، وانسحب الجيش المهاجم فور تأكدهم أن محمود وراء العملية، قدمت جميلة، أداءً متميزاً في هذه المعركة التي كانت حديث الناس في مختلف مناطق الأندلس.

تكتب مانويلا مارين عن هذه الأحداث ووصفتها بالإصرار والشجاعة وأكدت على أن جميلة كانت مصدر جذب الانتباه، خاصة وأنها قدمت نموذج امرأة مختلفة عن المألوف، وصححت النظرة النمطية التي تطبع المرأة الأمازيغية والأندلسية واختزال دورها في المهام الأسرية، وأدائها الحربي كان إحدى الفضائل التي تزينها إلى جانب الجمال والنبيل ... جميلة حسب المؤرخين وغيرهم من المؤلفين، لم تكن امرأة عادية.

واصل بني عبد الجبار تقدمهم إلى أن وصلوا إلى الساحل الجنوبي واستقروا لبعض الوقت في أوكسونوبيا (فارو). لكن أتباع أمير قرطبة لم يتوقفوا عن مضايقتهم، حيث طردتهم القوات الملكية من هناك عام 838 م؛ اضطروا إلى الفرار نحو الشمال، وقرر محمود البحث عن ملجأ في غاليسيا، حيث انتهى الأمر بطلب المساعدة من ملك أستورياس، ألفونسو الثاني، ما جعل جميلة تتمرد على أخيها، راقضة الخضوع للمسيح وطلب العون منهم، رغم عداها للأمويين، وإعلان استقلاليتها عن أخيها دليل على كثرة أتباعها وتوفرها على موقف وراي سياسي ثابت، ولم تكن مجرد تابعة لأخيها.

استقبل العاهل الأسطوري محمود بن عبد الجبار كرمه ورحب بثقته وأثراه وأعطاها قلعة (حصن) كمقر إقامة يحمل اسمه، ومنحه السهل الذي تقع عليه القلعة، وقع خلاف بين المؤرخون حول هذه القلعة التي تم التنازل عنها للأمازيغ حيث يقول البعض أنها بين بورتو ولاميغو، مضيفين أن الملك عهد إليهم بالدفاع عن الحدود، وكانت القلعة نقطة عدة هجمات ضد الأمير الأموي، بينما تؤكد مصادر أخرى أن القلعة التي تم التبرع بها كانت قلعة سانتا كريستينا، جنوب نهر مينو،



نادية بودرة

أسرتها ضد الأمير عبد الرحمن الثاني، منذ نهاية عهد الحاكم الأول، حيث أعلنت عشيرة العائلة نفسها بقيادة الأب حالة التمرد ضد السلطة الأموية، وخلال سنة 823 على عهد عبد الرحمن زودنا المؤرخون وعلى رأسهم الرازي بمزيد من البيانات عن هذا التمرد، عندما قرر محمود بن عبد الجبار المريدي التحالف مع سليمان بن مارتن، للقضاء على حياة حاكم منطقة ميريدا، مروان بن يانوس، وقاتلهم عبد الرحمن الثاني نفسه وأخضعهم لحصارات متتالية، لكنه لم يتمكن من هزيمتهم، واكتفى بهدم سور ميريدا، وفي بداية شهر مارس 829، حاول الأمير مرة أخرى القضاء عليهم وتبادل معهم بعض الرهائن، لكنه لم يتمكن من السيطرة على المدينة.

ظهرت جميلة حوالي سنة 830 كمشارك في الحرب رفقة أخيها الأكبر محمود القائد، لكن في نفس العام توصل الأمير إلى بعض الاتفاقات معهم، وعين حارة بن بازي والياً جديداً لمدينة ميريدا، وشغل المنصب لفترة قصيرة، وعاد عبد الرحمن للهجوم مرة أخرى سنة 832، معززا بعساكر إضافية خاصة وأنه أمام مدافعين شرسين وأراضي وعرة، وأكد ليفي بروفنسال أنه في عام 219 هـ (834 - 835 م) تم تهدئة مدينة ميريدا وحدودها.

استقر الأمازيغ بعد الهزيمة في جبال مونسالود، وسيطروا على قلعة

«انتفاضة محمود وانتفاضة أخته جميلة في الأراضي المجاورة لنهر تاخو، شمال ميريدا وألناطق المحيطة به، عن قوة وشجاعة هذه المرأة»، «ظهر أسلوبها الحربي الاستثنائي في وقت كان فيه نشاط النساء بشكل عام والنساء الأندلسيات بشكل خاص، منحصر في تلبية متطلبات الأسرة، وتزوجت جميلة من نبيل مسيحي وأصبحت أم أسقف كومبوستيلا».

شكل الأمازيغ الجزء الأكبر من سكان الأندلس، لأن الأمراء الأمويين، منذ وصولهم إلى شبه الجزيرة جلبوا باستمرار مجموعات كبيرة من القوات الأمازيغية بصحبة عائلاتهم، ودمجوا أنفسهم في مختلف بؤر التمرد التي ظهرت في القرن التاسع، وكانت منتشرة في جميع أنحاء الأراضي الأندلسية، ضد الجور الأموي، وتمتعت المرأة الأمازيغية التي استقرت في شبه الجزيرة في ذلك الوقت بحرية ووزن أكبر من الذي كان عليه وضع المرأة العربية، وكانت غاية المرأة الأمازيغية هو الحفاظ على ثقافتها وروح تقاليد أجدادها والعمل على نشرها، «كانت الأمازيغيات اللاتي سكن المناطق الريفية أكثر حرية من اللاتي سكن المدن الكبرى؛ مع وجود علامات حصلن على تقدير بين الرجال وظهرن في قواميس السير الذاتية في زمانهن في الأوساط الحضارية لكنها استثناءات».

كان المجتمع الأمازيغي في الفترة الأندلسية متماسكاً، وكرس المساواة بين الرجل والمرأة، وكانت النساء إلى جانب الرجال في الحرب لتشجيعهم والعناية بهم إذا أصيبوا، وللشاركة في المعارك أيضاً، حيث تحمل السجلات المسيحية إشارات تاريخية حول نساء أمازيغيات قتلن وسجن في صفوف معركة لاس نافاس دي تولوسا، وخصص ابن حيان حيز مهم لمغامرات وصفات هذه المرأة الأندلسية التي عاشت في منتصف القرن التاسع، خلال عصر اختزل فيه دور المرأة الأندلسية، لم تظهر فيه النساء في السيناريوهات العسكرية، ولا في السياقات السياسية حيث كانت هذه المجالات حكر على الذكور، مع تسجيل استثناءات قليلة.

في هذا السياق التاريخي برزت شخصية نسائية مثيرة للجدل هي جميلة بنت عبد الجبار، هذه المرأة المحاربة والبارعة في التعامل مع الأسلحة، انتفضت مع بقية أفراد

افتتحت كارمن بناديرو ديلغادو مقالها المعنون بـ Yamilá, la indomable beréber الأمازيغية التي لا تقهر بقولة ابن حيان المؤرخ الأندلسي في حديثه عن هذه المرأة التي تجاهلها التاريخ، حتى من قبل المختصين في الفترة الأندلسية، «حققت جميلة، أخت محمود، أداءً مميزاً وممتازاً في هذه المعركة القتالية، وعلق على أحداثها الناس في مختلف مناطق الأندلس، وأصبحت تراث يتغنى به في الأعراس».

كانت جميلة بنت عبد الجبار بن صقلية امرأة أمازيغية تنتمي إلى قبائل مصمودة، وفق ما ذكره الكاتب القرطبي بن حزم، كان والدها مروجاً لثورة في منطقة ميريدا، وهي ثورة حدثت على عهد الأمير الأموي الحاكم الأول وعائلته، على الرغم من أنهم من قبائل مصمودة الأمازيغية، تم اعتبارهم أندلسيين منذ استقرارهم الأول بإشبيلية، ثم بمنطقة ميريدا، عاشت هذه المرأة المتمردة خلال القرن التاسع على عهد الأمير عبد الرحمن الثاني بن الحاكم، وانضمت إلى الثورة التي قادها شقيقها محمود.

تتسم انتفاضة محمود بن عبد الجبار بوفرة النصوص التاريخية، حيث يروي المؤرخ بن القوطية ذلك ضمن مجموعة من التمردات التي كانت ضد الحاكم الأول، بعبارة «تولى الإخوة بني عبد الجبار، بقيادة الابن الأكبر محمود، قيادة الثورة، التي بدأت خلال سنة 828، حيث ذهب الأمير عبد الرحمن الثاني شخصياً في مناسبات عديدة لمحاولة تهدئة المنطقة، وأخضعها لعمليات حصار متتالية، وقد انضم إليهم عدد كبير من المستعربين من الأمازيغ، واندلعت انتفاضات عديدة ضد السلطة المركزية وضد عملائها العرب، لكن الشيء الاستثنائي في هذه الحالة هو ظهور امرأة في المجتمع الأندلسي بمهارات حربية استثنائية».

يروي المؤرخون أنها كانت امرأة جميلة، انضمت إلى قوات شقيقها محمود المعارض للسلطان، «جميلة التي اشتهرت بين الناس بالجمال وتميزت بالقتال، ترأست مجموعة صغيرة من النساء -من أفراد الأسرة والأصدقاء الداعمين لها-، واللاتي شاركن في المبارزات التي كانت حركاً على الرجال إلى جانبها. أكد بن حزم أنها «اشتهرت بشجاعته ومهاراتها الفذة، وتنافسها مع الفرسان»، كما يخبرنا المؤرخ ابن القوطية في ذكره

حليمة فراتي فنانة تشكيلية متميزة

رشيدة جانيبي



الجميل، متاخماً لطبق خزفي جميل، صلبة بلغة نسائية مزينة بزخارف من نسيج متنوع الألوان، تراث محلي مشهود له بالخصوصية والجمالية الفريدة. في لوحة إيريقي شاي بلون فضي لامع محاط بكؤوس البلور، وطبق السكر أو الشاي، لوحة جميلة جدا تحيل إلى الشاي ولوازمه كثراب لا يخلو منه منزل مغربي، علاوة على كونه علامة ترحاب وكرم من قبل كل المغاربة... وبهذا تجسد الفنانة في أعمالها الفنية المتنوعة لمحات مفصلة منقولة بدقة من أدوات المطبخ والموسيقى والمناذيل والملابس وغيرها، وفي ذلك توثيق خادماً للحفاظ على جانب من جوانب تراثنا المغربي العريق.

سيظل الفن التشكيلي فناً متشعب الموضوعات والمدارس والاتجاهات، وهو في كل ذلك يحاول مجازاة غيره من الفنون في رسم الجمال العاكس للقيم الإنسانية، والقدرات الخاصة بهذا المبدع أو ذاك. وفي هذا السياق كانت تجربة الفنانة حليمة الفراتي، التي تعد من التجارب المتميزة في المغرب، حيث الفردية في رسم الملح بدقة متناهية، وبعمق الرؤية المستحضرة للمشاعر أمام الأشياء المنتقاة للتجسيد في الأعمال الفنية..

في لوحاتها أثاث جميل منقول ضمن رؤية تركيبة إبداعية، تحيل إلى ذوقها الرفيع في جمالية موضوعة الأشياء بشكل يعطيها المظهر النهي، في لوحة نجد آلة العود يجاورها الطربوش المغربي، ويتوسطهما شمعدان، معطيات تذكرك بالموسيقى الأندلسية وموسيقى الملحون وليالي السمر، في رحاب أضواء الشموع، لوحة تذكرك بشكل غير مباشر بلمحة عن تراثنا الجميل.

في لوحة تجد البقراج النحاسي بلونه الناصع

الخوف من تمييع الهوية بشكل يؤدي إلى محوها وطمسها، تجتهد الشعوب عبر مبدعيها وفنانيها من أجل تجديد عناصرها وإثارة الانتباه إلى جمالياتها وقيمتها الإنسانية و موضوعات الفنانة حليمة الفراتي تجعل اللوحة تاريخاً وتوثيقاً حقيقياً يعكس حرصها الكبير على إيصال الملح بكل تفاصيله ويبدو أن الأشياء التراثية الأمازيغية وغيرها من التراث المغربي تستهويها وتستحوذ على عينيها فتعمل على نقلها نقلاً تخضعه لتركيبة معين يضيف عليها جمالية أسرة

ففي أعمال حليمة نعيد النظر في الأشياء لنكتشف مكامن الجمال والبهاء في كل شيء ترسمه وفي هذا الإطار يندرج أسلوب واتجاه حليمة الفراتي، التي تتبنى التوصيف المبني على التوثيق التدويني للتراث، مقربة إياه إلى الجمهور العريض، مساهمة بذلك في الدعوة إلى معانقة هذا التراث الجميل، الذي يستحق التخليد والاستمرار.

تعتبر الفنانة التشكيلية حليمة فراتي من التشكيليين المبدعين التي تتميز بطابعها الواقعي وتعبر عن ضيقها الفني الرفيع من خلال الألوان الطبيعية الخلابة، تدبر لوحاتها بطريق اختيار الألوان الجذابة التي ترسمها نافذة مطة على العالم بدقة متناهية.

فكل من يشاهد لوحات حليمة يدرك مدى الوقت الذي تستغرقه أي عمل فني أعمالها تنقل كل التفاصيل من لون و ضل وخلفيات ومحيط الشكل بدقة متناهية تدعو إلى الاندهاش من مهارة المحاكاة.

من الطبيعي أن يصير التراث حافظاً للهوية والطرز التعبيري والتفكيري والفني والصناعي، لشعب من الشعوب، فهو الراسم لفلسفة الشعب ورؤيته الخاصة، إزاء الكون والحياة. وأمام

الريادة النسوية في المجال القروي



وهي كانت على وعي مبكر بأهمية تمكين النساء اقتصاديا، ودوره في جعل المرأة كائن اجتماعي وفاعل بامتياز، كما أضافت في تصريحها أهمية تدرس الفتاة القروية، ودوره في تنميتها.

وتم تكريم السيدة نجاة علاش الريفية مؤسسة جمعية «تويا»، التي تعنى بتنمية الفخار الريفي، وجعله منتج وطني، وتراث مشترك، وهي رئيسة وعضوة في عدة جمعيات مدنية هدفها تكوين العنصر النسوي في المجال الاقتصادي والاجتماعي داخل المجال القروي، وكذلك مكونة في مجال الهجرة وغيرها من المشاكل التي تعترض مجال الريف، وتحدثت عن آلام المرأة الريفية التي تفتقد لأبسط وسائل العيش، والتي تمشي لمسافات طويلة لجلب الماء... وهي الأهداف التي جعلتها تحاول أن تخلق فضاء عمل ملائم لهذه المرأة الجليلة وتبسيط سبل عيشها.

واختتم الحفل بعرض معرض الصور الفوتوغرافية للسيدة زهرة أحمشي تحت عنوان حكايات ونظرات، وهو العرض الذي يمكن لأي امرأة قروية مكافحة أن تجد نفسها بين ثناياه، صورها عبارة عن قصص صامتة، وآلام صارخة، تحمل واقع المرأة القروية ومعاناتها بللمسة فنية.

ففي القرى والمداشر.

وخلال هذا الاحتفاء بالمرأة القروية كرم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية السيدة رشيدة النعماني، رئيسة جمعية تعنى بحماية الطفولة ودمج الأطفال المتشردين داخل الأسر، ومحاربة الهدر المدرسي بمدينة الريش، وقدم لها درع التكريم عرفانا بمجهوداتها في هذا المجال، وفي حديثها عن التكريم، شكرت عميد المعهد، وتحدثت عن معاناتها قبل تحقيق مبتغاهما، في وسط عائلي مفكك، ومجتمع محافظ بصيغته السلبية، وتحدثت من خلال تجربتها عن معاناة المرأة الأمازيغية ككل.

ومن سوس كرم المعهد السيدة خديجة الهرم مستشارة جماعة قروية ومن نساء اركان، وهي أول امرأة أسست تعاونية نسوية لأركان ومشتقاتها، ولها جمعيات تعنى بالفلاحة وتربية المعز والنحل...، تحدثت خديجة الهرم بعد تكريمها عن تجربتها، وعن قوتها وعزميتها كونها امرأة أمازيغية لا تعرف المستحيل، وفي تصريح لها لجريدة العالم الأمازيغي، أكدت أنها بقوة رجل وامرأة في آن واحد، حيث تمكنت من اثبات نفسها في مجتمع محافظ، وأضافت أن المرأة إن أرادت شيئا بلغته، وللمرأة الأمازيغية القروية تحمل بداخلها طاقة لا تضاهيها طاقة نساء المجالات الحضرية،

للمضي قدما.

وخصص الحفل فقررة تكريم شخصيات نسائية قروية أخرى لها إسهام متميز في شتى المجالات، وفي النسخة 45 من هذه المناسبة الدولية حسب منظمة اليونسكو، والتي يتم الاحتفاء بها كل سنة، عمل المعهد على تثمين جهود الرأسمال البشري النسوي من باب الاعتراف بالمرأة، وبجهودها في مختلف الميادين وخصوصا المرأة التي لها اسهامات متميزة في العالم القروي كما أنه يفرد للمرأة عامة أولوية في توجهاته في توافق مع المواثيق الدولية ومقتضيات الدستور الملكية في هذا الشأن.

كما يأتي هذا الاحتفاء كوقفة إكبار من المعهد للتعبير عن إرادته والتزامه الراسخ من أجل بلوغ وتحقيق المساواة والإنصاف لصالح المرأة بصفة عامة وخصوصا المرأة القروية، ورصد الأهمية والدور اللذين تلعبهما في الحفاظ على الموروث الثقافي الأمازيغي، من حروف تيفيناغ واللغة الأمازيغية وعناصر الثقافة الأمازيغية المادية واللامادية. هذه المرأة التي سجلت حضورا متميزا سيما في ظروف جانحة كورونا التي ما زلنا نعيش اليوم تداعياتها حيث ساهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

des marges? Repenser la possibilité du faire ensemble. Hommes, femmes, et enfants face à l'héritage matériel du bien commun «عن بعد نظرا لظروف صحية مرت بها مؤخرا، في بداية مداخلتها تحدثت عن أهمية المرأة داخل المجتمع وأكدت اجلالها للمرأة القروية، التي تعتبر اساس برامج عملها، وتحدثت عن مساهماتها الذي كرسه للتراث الأمازيغي، الذي تعمل المرأة الأمازيغية على الحفاظ عليه، وإن في عملها اعتمدت على ذاكرة النساء لتصل الى ما وصلت إليه، حيث رمت التراث ووصلت الى اهم تفاصيله واصالته عن طريق المرأة الأمازيغية التي زرعت بداخلها حب الثقافة الأمازيغية وقيمتها الحضارية، التي تستوجب عمل الرجل والمرأة والطفل في المجتمع الامازيغي جنبا الى جنب كتلة واحدة من اجل اعادة اعتبار التراث الأمازيغي المشترك.

وعرضت مجموعة مهمة من الصور الفوتوغرافية التي وثقت تجربة عملها على ترميم التراث الأمازيغي، بالمواد المتاحة مثل الحجر والطين والخشب...، وأكدت على مشاعر انتمائها لمدينة تزنيته والهوية الأمازيغية رغم أنها ترعرعت بباريس، وأكدت على أن المرأة القروية هي المستقبل، ويجب تمكينها اقتصاديا واجتماعيا

احتفل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم الثلاثاء 08 مارس 2022 باليوم العالمي للمرأة ابتداء من الساعة الثالثة زوالا بمقره، تحت شعار «الريادة النسوية في المجال القروي» للانثروبولوجية سليمة الناجي، تكريما لها كباحثة ذات إسهامات وازنة في عدة مجالات ذات الصلة بالتراث المادي واللامادي المغربي، وإبراز مكانة عناد وتنوعه وعراقتة التاريخية والحضارية، وخاصة في مجال التراث المعماري.

أكد العميد أحمد بوكوس على أن للمرأة أدوار متعددة داخل المجتمع أهمها نقل اللغة الأمازيغية، ما يوكل لها الحقوق الثقافية واللغوية، وأكد على ضرورة تمكينها اقتصاديا واجتماعيا، كما طالب القانون بتحسين نصوصه التي تسمح باغتصاب حقوق الطفلات عن طريق زواج القاصر، وحرمانها كن حق التعليم... وشكر النساء العاملات بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والنساء الأمازيغيات اللاتي حضرن الحفل، ثم كل النساء الحاضرات.

قامت خديجة عزيز بتقديم السيدة سليمة الناجي عالمة الانثروبولوجيا ومهندسة المعمار ما أهلها لترميم المخازن الجماعية بالجنوب المغربي، وقدمت مداخلتها حول «Résister, une écriture architecturale

الفاعلة الجمعوية الريفية سعاد بوزيان تقود هيئة المساواة وتكافؤ الفرص بمدينة الحسيمة



اجتماع الأعضاء بحضور مستشاري جماعات الحسيمة والجنة التقنية التي ترأسها النائبة السادسة للرئيس السيدة حياة بولجل بجمعية أعضاء المجلس، وبعد إعلان ثاني للراغبين في التقدم للمناصب الأربعة،

الرئاسة ونياحة الرئاسة المقرر ونائيه، وقدمت ترشيحي للرئاسة، وحظيت بمصادقة جماعية، بدون أي منافس ولأول مرة يتم التصويت

بهذا الشكل، وقمنا بالتصويت على المناصب الأخرى، وكوني المختارة لرئاسة الهيئة كان بإمكانني اختيار المقرر، لكنني اخترت المرور

للتصويت، وكانت المناصب غاية في المناصفة حيث عادت المناصب

مع فعاليات المجتمع المدني، وهيئة استشارية تدعى هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة

النوع تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

وبالنسبة لنا اقترحنا اشرارنا في الهيئة بعد الإعلان الخاص بالجمعيات الراغبة في الانضمام للهيئة، وتم قبولنا وفق المعايير التي حددتها

في الانتقاء، من بين عشر جمعيات وخمس فعاليات التي تم انتخابها من بلدية الحسيمة، وبعد إجراء لقاء أولي للتعارف والاتفاق على

وتيرة إجراء اللقاءات المقبلة، لتشكيل المكتب، وبعدها عقدنا

وأضافت بوزيان في تصريح ل جريدة «العالم الأمازيغي» بأن تأسيس الهيئة يرجع استنادا إلى النظام الداخلي للمجلس الجماعي والذي ينص حسب المادة 63 بأن الهيئة تتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يقترحهم رئيس المجلس الجماعي، وحسب المادة 64 يأخذ بعين الاعتبار في تشكيل الهيئة المعايير التالية: المناصفة والمساواة، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين، الأطفال، وأصحاب التجربة في ميدان التنمية البشرية، والخبرة في مجال مقارنة النوع الاجتماعي.

يحدث مجلس الجماعة بشراكة

قالت الفاعلة الجمعوية الأمازيغية سعاد بوزيان، على هامش تعيينها رئيسة لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص بمدينة الحسيمة بأن «هذا التعيين هو تكليف أكثر منه تشريف واتمنى ان تكون هذه الهيئة وعملها وعمل عضواتها واعضاءها عند حسن ظن المواطنين والمواطنات وأعضاء وعضوات مدينة الحسيمة وفي مستوى تطلعاتهم، وأن نكون كذلك عند حسن ظن الفاعلين والفاعلات الجمعويات بالحسيمة لا سيما ان هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع تتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني الحسيمي».

إعداد: رشيدة إمرزيك

بمناسبة الذكرى الثانية عشرة على تأسيس القناة الأمازيغية. ارتأينا في "العالم الأمازيغي" أن نستطلع آراء المهتمين ومهنيي القناة حول مسار القناة والأكراهات التي تعانيها. وماهي آفاق الاعلام السمعي البصري الأمازيغي في ظل الحكومة الحالية.

في عيد ميلادها الثاني عشر.. القناة

الحسن أبلح» رئيس تحرير مجلة «نبض المجتمع»:

الأمازيغية بعد عشرية ونيف.. ذات المؤاخذات لذات القناة

المغربي وتأسيسا له في إعلام وطني مسؤول ومبتكر. إن تحويل قناتنا الأمازيغية الى مركز للترجمة الركيكة، والدبلجة الوضيعة مسألة تستحق أكثر من تساؤل وتتطلب أكثر من إجراء. رابعا، لم ينعكس بعد غنى الثقافة الأمازيغية وتنامي قضايا المجتمع المغربي وتشظيها، على خارطة البرمجة المنذورة للقناة الثامنة، فالقناة التي تحتل مساحة الأربع والعشرين ساعة لا تقدم للمشاهد إلا سويغات تؤثنتها محتويات معادة ومكرورة، تعود بنا أحيانا إلى مرحلة الست ساعات الأولى من بدايات القناة، مما يفسر بضمور الإنتاج الأمازيغي، ويسائل الفاعلين القيمين على مجال الإنتاج بكل صنوفه وتلاوينه. خامسا، ثمة نيات غير بريئة ثانوية في الإصرار على تقديم القناة بمظهر قناة النشاط بمعناه الفج، بإغراق المساحة الإعلامية وفي ساعات البرامج تايم، بالسهرة والحفلات بشكل يوحي بأن الأمازيغية حدها الطعارج والبنادر، وأن لا شيء في البلد يحرك فينا ساكنا. بعيدا عن طرح القضايا السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، للمواطن، فإن القناة تتركس الفلكرة التي ناضلت الحركة الأمازيغية ضدها ردحا من الزمن.

سيلاحظ عدم إيلاء أي أهمية للغة الموظفة في القناة، فهي تصدر عن بائها كيفما اتفق، إلا من رحم ربك، من إعلاميين عالي الكعب متمرسون وموهولون علميا وأكاديميا للاضطلاع بهذه المهام. أليس من مسؤوليات مدبري قناة الأمازيغية تقديم مواد تتغنى نشر اللغة الأمازيغية الحقيقية، لا خليط لغات بلكنة ونطق أمازيغي، دونما لجوء إلى الاقتراض عند كل منعطف لإضعاف اللغة أكثر فأكثر. ثالثا، مجمل المواد التي تعرضها القناة بالية متقادمة في رفوف زنقة البرهيي، خاصة المسلسلات المملة والتي تمت دبلجتها إلى اللغة الأمازيغية بشكل وضيع، وكان الكم الهائل من الأطر الشابة التي تعج بها القناة مترجمون أكثر من كونهم صحافيين. إن الأعمال المترجمة والمبدجة ظاهرة تعرفها أغلب القنوات التلفزية، لكن طغيانها يعتبر في نظرنا تحقيرا للمجتمع المغربي، الذي يجبر المشاهد على الإجتراح والتكرار المملين وإخلالا بالمسؤولية في الارتقاء باللغة والثقافة المغربية الأصيلة، وخيانة لثقة المواطن

اللغة الأمازيغية من شرائح المجتمع الواسعة إسوة بالمؤسسات التربوية والتعليمية، كما لو أن جامعاتنا لا كفاءات فيها متمكنة من اللغة الأمازيغية، وأفواج المتخرجين من شعب اللغة الأمازيغية في اطر مستمر بإمكانهم معالجة المسائل الفنية ذات الصلة باللغة على إطلاقها. أعمال تقدم للمشاهد المغربي المشرب إلى لغته الأم بدون تدقيق لقوي والحال أن الطيف الأمازيغي غني بالسائين المتخصصين في اللغة الأمازيغية. فالثامنة مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى استثمار هذه الطاقات الشابة والطموحة احتراماً لهذه اللغة وللمشاهد التواق إلى إعلام أمازيغي مواطن. ثانيا، وصلة بالنقطة الأنفة الذكر، تبقى أمازيغية القناة الثامنة هجيئة لا هي بالأمازيغية المعيار، ولا بأمازيغية التنويعات فهي خليط من العرنسية الممزعة تميزغا يسعى فيما يسعى إليه، إلى الرطانة فقط، ولعل متصفح البرامج السياسية والإخبارية، والفنية والثقافية وغيرها

في زمن العولمة والمقاول، وفي زمن باتت فيه المعلومة من ضروريات الإقامة على الأرض، ما زالت الحاجة إلى اجترار خطاب مطالبى بضرورة تحسين مستوى الإعلام الأمازيغي والبحث عن الجودة الإعلامية والمردودية والكفاءة المهنية، إسهما في بناء المشروع المجتمعي المنشود والتأسيس لإعلام مواطن ووطني. وفي بعد عشرية ونيف من تأسيس القناة الأمازيغية، ما زالت الرؤية لدى مدبري هذه المؤسسة العمومية رهينة قسم الهواة، ولا مجال معهم للحديث عن فتح أبواب القناة الموصدة أمام الباحثين والمتخصصين في الأمازيغية للاستفادة من كفاءاتهم وخبرتهم الممتدة بعيدا عن العشوائية الزيدة والمنقحة. ومازال بمكنتنا تدبج ذات المؤاخذات على القناة الأمازيغية بالرغم من أننا تقدمنا بها مرارا وتكرارا وأما الأعين الشاحصة لمدبري القناة أحيانا، ولعلنا بمواصلتنا تسطير نفس المؤاخذات، أن تلين قلوبهم ويرعوا، ولعل بالتكرار يفهم الحمار. أولا، سيعجب المرء من تنامي الأخطاء الاملائية واللغوية الفادحة من مؤسسة منوط بها تقريب

كريم أمزال فاعل جمعي ومناضل سياسي:

الحسن بنزاوش مناضل وفاعل جمعي:

تقييم بخصوص مرور 12 سنة على تأسيس القناة الأمازيغية

القناة الأمازيغية مكسب أساسي في قطاع مهم ألا وهو الإعلام

وعليها معانقة هموم الإنسان الأمازيغي الذي يعيش في الهامش والمناطق النائية، وتسليط الضوء على النقط السوداء التي يعيشها الإنسان الأمازيغي وتعرفها القضية الأمازيغية.



ولابد أيضا من إعتداد التنوع في البرامج سواء الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والأفلام والرسومات المتحركة... غياب هذا التنوع في القناة الأمازيغية، تهدد للهجات الأمازيغية أيضا، يدفع الأمازيغ من رجال ونساء وأطفال إلى مشاهدة قنوات مغربية أخرى، وذلك لإشباع حاجياتهم، وتحقيق تطلعاتهم الإعلامية.

وأنا شخصا باعتباري أمازيغي من «أسامر» بلاد الملاحم والبطولات.

هناك غياب تام لبرامج الأطفال والأخبار ومسرحيات وأفلام ب «أمازيغية أسامر» مما ينعكس سلبا من متابعة الأخبار ومسلسلات وبرامج القناة الأمازيغية.

لهذا يجب أن تهتم القناة الأمازيغية على الجانب التعليمي والثقافي، والتعريف بالحضارة الأمازيغية، واللغة الأمازيغية الرسمية الموحدة وخلق برامج متنوعة ومتعددة تحقق الإشباع للأطفال والنساء والرجال...

لأنكر أن القناة الأمازيغية هي أول قناة فضائية بالمغرب ناطقة بـ «لغة أصحاب الأرض». هذه القناة التي قدمت مجهودات في مجال الإعلام الأمازيغي بأبسط الإمكانيات المادية والبشرية.

لكن رغم كل هذه المجهودات المبذولة على ما يزيد 12 سنة، لم تسلم القناة الأمازيغية من السقوط في بعض الهفوات والإخفاقات التي يجب تداركها.

من بينها عدم قدرة القناة الأمازيغية على تغطية ومواكبة مختلف الأحداث والقضايا والمواضيع التي تهم الإنسان الأمازيغي في كل ربوع الوطن.

مما يؤدي إلى عدم إشباع حاجيات الإنسان الأمازيغي وتحقيق تطلعاته الإعلامية.

لهذا من الواجب على القناة الأمازيغية تغطية ومواكبة مختلف الأحداث والقضايا التي تهم الإنسان الأمازيغي في جميع المجالات (الحقوقية، الثقافية، الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية...) بدل الإكتفاء بشؤون المركز أو جهة معينة، أو بث ونقل الخبر والبرامج بلهجة أمازيغية معينة.

يجب على القناة الأمازيغية إعتداد اللامركزية،

إذن هي مكسب أساسي في قطاع مهم، هو الإعلام، لكن ما بعد 2011 لم يعد مقبولا هذا الوضع الذي عليه القناة الأمازيغية، لأن القوة القانونية لدستور 2011 وخاصة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، يفرض سياق جديد، يعزز مكانة الأمازيغية في كل مناحي الحياة.



والوضع الذي تعيشه القناة الأمازيغية داخليا من خلال وضعية الصحافيات والصحافيين، والوضع القانوني للأمازيغية في علاقتها مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، والإمكانيات الضعيفة جدا المرصودة، وغياب الوسائل اللوجستكية الجديدة من الجيل الجديد والذي تتوفر عليه قنوات أخرى يبقى الرهان الأساسي قبل التفكير في المادة المقدمة للمواطن المغربي، وبالتالي الدعوة إلى إنصاف القناة الأمازيغية اعلاميا وإداريا وماليا هو المدخل، وعند تحقيق ذلك أنا على يقين أن الصحافيات والصحافيين بالقناة في اتم الاستعداد لتقديم منتج إعلامي محترف يعكس أمازيغية المغرب وهويته.

نأمل أن تلتفت الحكومة الجديدة إلى القناة الأمازيغية، وتنصفها وتعتمدها مدخلا أساسيا لتحقيق التنزيل السليم للطابع الرسمي للأمازيغية.

بخصوص القناة الأمازيغية، ومرور 12 سنة على ميلادها الذي لم يكن سهلا، بل كان وراء نضالات مكونات الحركة الأمازيغية، لأنها كانت مطالبا حقوقيا للحركة الأمازيغية، باعتبار أن الإعلام هو الآخر يشكل بوابة أساسية في تشكيل الشخصية الوطنية لكل شعب.

قبل ميلاد القناة الأمازيغية، ومع عدم تأكد الحركة الأمازيغية، بعد مقاومة معروفة من جهات من إمكانية تحقيق حلم إعلان ميلاد القناة، كان التوجه نحو قناة إعلامية وإن رسمت معالمها تبقى مشروع السياق التاريخي والزمني لمرحلة معينة.

ولا يمكن إخفاء دور ومكانة القناة الأمازيغية، خاصة بالقرى والمناطق النائية، في التوعية والترفيه والنشرات الإخبارية، وبرامج القرب، ونقل المباريات الرياضية بلغة كانت فقط لهجات في الراديو، مع اعتماد الصوت فقط.

فمن خلال القناة الأمازيغية عرف عيمازيغن، صحافيات وصحافيين كانوا بالأمس يعرفونهم بأسماءهم وأصواتهم قبل أن يتمكنوا من رؤيتهم، وأحيانا رؤية حتى أنفسهم في القناة عبر برامج ونشرات.

القناة الأمازيغية بعيون صحافيتها

نادية السوسي صحافية ومقدمة برامج بالقناة الأمازيغية

قناة تمازيغت كانت حلم جميع المغاربة وحلمي كذلك كإعلامية أمازيغية



النشأة، وكذلك كونها بدأت من الصفر بحكم أنها ناطقة بالأمازيغية، فهي لا تتوفر على أرشيف سابق أو إنتاج أمازيغي تعتمد عليه، بل إنها ملزمة بإنتاج مواد للث، إضافة إلى كونها قناة جامعة، يعني ليست متخصصة، وكل هذا جعل المهمة شبه مستحيلة، لكن بفضل أطقمها استطاعت النجاح في الامتحان بامتياز، خلاصة القول فخورة بانتمائها لهذه القناة بالرغم من الإكراهات التي تعانيها، وكذل رغم الانتظارات الكثيرة وعلى رأسها تمديد البث إلى 24 ساعة.

القناة، إلا أنها استطاعت فرض وجودها داخل الجسم الإعلامي الوطني، عبر العمل الاحترافي الذي تقوم به، وخبر دليل على ذلك الطريقة التي اشتغلت بها القناة خلال فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية، بحيث استطاع المشاهد المغربي بصفة عامة والأمازيغي بصفة خاصة الحصول والوصول إلى المعلومة الصحيحة في وقت انتشرت فيه الأخبار الكاذبة، وكذلك الإحترافية العالية في تغطية الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، كل هذا يدل على أن قناة تمازيغت استطاعت فرض وجودها بالرغم من كونها حديثة

داخل القناة الأمازيغية، التي اعتبرها، من منظوري، إحدى أهم المنابر الإعلامية الوطنية، انطلاقاً من الدور الهام الذي لعبته ومازالت تلعبه في الساحة الإعلامية الوطنية. هذه المؤسسة أضافت لمسيرتي المهنية الكثير، فبفضلها تمكنت من اكتساب تجارب ومهارات عملية، الشيء الذي ساعدني على تطوير عملي الإعلامي الذي صقلته من خلال العمل الميداني، كون قناة تمازيغت كانت دائماً حاضرة في جميع المحافل الوطنية والدولية باحترافية عالية، وهذا ما يؤكد على مهنية طاقمها الإعلامي. فبالرغم من الإكراهات التي تعانيها

قناة تمازيغت كانت حلم جميع المغاربة، وحلمي كذلك كإعلامية أمازيغية. فمنذ البداية إلى اليوم عشت تجارب فاصلة في حياتي المهنية، بحيث كان لي الشرف أن يكون صوتي أول صوت يبث على القناة من خلال وصلة البث التجريبي، وأول صحافية قدمت النشرة الإخبارية الرئيسية، كما كنت كذلك أول معلقة على مقابلات كرة القدم بالأمازيغية، ومنذ ذلك الحين أشرفت على العديد من البرامج الرياضية، السياسية والثقافية، والآن أعد وأقدم برنامج بانوراما، وهو برنامج يعني بالفن والثقافة هذا من جهة. ومن جهة ثانية ومن خلال تجربتي

محمد النمط صحافي ومقدم الأخبار بالقناة الأمازيغية

القناة الثامنة مكبلة وتواجه إكراهات يمكن تجاوزها بسهولة

كان العاملون بها في الصفوف الأمامية في مواجهة الفيروس في أوج انتشاره، من خلال ريبورتاجات ميدانية، ونقل أخبار مرضى كوفيد بالمستشفيات العسكرية، وواظبت على إعطاء الإحصائيات أول بأول في جو يسوده الخوف والهلع.

أكد أنه لا وجود لمجال دون إكراهات ومنها الموارد البشرية غير الكافية داخل القناة، نأمل أن تكون هناك توظيفات جديدة، في القريب العاجل من صحفيين وتقنيين لاستدراك الخصاص بمصلحة الأخبار، سيما أن الأخبار رهينة بتغطية الأنشطة الوطنية والدولية بشكل يومي.

ومن بين الإكراهات أيضا التي تواجه الصحفيين العاملين في مصلحة الأخبار والبرامج هي صعوبة إيجاد ضيوف يتكلمون بالأمازيغية في كل المجالات مما يجعلنا مضطرين إلى استدعاء نفس الوجوه لمرات عديدة.

وهناك كذلك صعوبات مرتبطة باللغة والتعابير المستعملة في النشرات من أجل ضبط تقنيات التعبير الصحيح في النشرة الأمازيغية، خاصة وأننا كمقدمين نحاول أن ندخل بيوت المغاربة بلغة إخبارية سليمة، بسيطة، مفهومة تشمل كل التعابير الأمازيغية المغربية، لكن رغم كل هذا، فالقناة استطاعت أن تحقق الاستمرارية وهي اليوم تحتفي بـ 12 سنة من العمل الجبار بفضل مجهودات كبيرة تبدل بشكل جماعي، متكامل ومنسق، وكل هذا راجع إلى مسؤولي القناة الأمازيغية وعلى رأسهم مدير القناة السيد محمد ممد ورئيس قطاع البث والبرمجة والبرامج السيد عيسى وهبي، على تدبيرهما الحكيم والعقلاني والمهني لإدارة القناة.



المسألة التي يجب التأكيد عليها من البداية هي أن القناة التلفزيونية الثامنة «تمازيغت» تعتبر مكسبا مهما وقيمة مضافة للمشاهد الإعلامي العمومي، انتظر المشاهد المغربي الناطق بالأمازيغية تحقيقه على أرض الواقع، كما اعتبر إطلاق القناة سنة 2010 حدثا تاريخيا بامتياز، لأن الهدف من ذلك كان واضحا يتجلى في تدبير التنوع الثقافي واللغوي بالمغرب، وحدث يؤثر على الثراء المادي وغير المادي للثقافة المغربية، وتطوير الثقافة واللغة الأمازيغية وتجديدها وتجيدها.

وتعتبر تمازيغت قناة للانفتاح والتسامح والحدادة، نجحت في بلورة الهوية المغربية الموحدة في إطار ثوابت المجتمع المغربي، وهي منصة تكشف عن الهوية المغربية المتفردة القائمة على جدلية التنوع والوحدة.

واستطاعت القناة أن تنجح في عملها الإعلامي بفضل الجهد الجماعي وسيادة ثقافة عمل الفريق بروح المسؤولية التي يسود بين العاملين في قسم الأخبار والبرامج، وبحكم كوني صحافي بمصلحة الأخبار كمقدم للنشرات الإخبارية المباشرة، فإن عملنا يمر عبر عدة محطات بحيث أنه في كل يوم، ومباشرة بعد اجتماع هيئة التحرير يتكاف كل صحفي بإعداد موضوع يرتبط أساسا بالأحداث الوطنية والمحلية ومستجدات الساحة السياسية والاقتصادية والرياضية والفنية ومختصرات دولية، ويتم تقديم هذه المواد للمشاهد المغربي بالأمازيغية على شكل نشرتين مباشرتين، نشرة زوالية ابتداء من الخامسة بعد الزوال، وتقدم كموجز للأخبار، والمسائية المفصلة ابتداء من الثامنة مساء.

أما العلاقات بين الزملاء بمصلحة الأخبار، فإنها تقوم على الاحترام المتبادل، ولا مكان فيها للاعتبارات الشخصية والانتماءات الجغرافية والقبلية. ويحظى كل العاملين في القناة بالتقدير والاحترام اللازمين من طرف رئيس المصلحة ورؤساء تحرير الأخبار الذين يتوخون ويطمحون إلى تحقيق أعلى مستوى من المهنية والإنتاج من خلال توزيع العمل وفقا لأهمية المعنيين مع الأخذ في الاعتبار ما قد يتوفر لدى البعض من تخصص أو خبرة في مجال معين أو معرفة بمنطقة جغرافية.

وقد قامت القناة بدور مهم في زمن كورونا، بحيث

الحسين بوالزيت صحفي وباحث في التاريخ

قناة تمازيغت: في الهنا، والآن، والمستقبل...

القناة الأمازيغية في في تصحيح الكثير من الرواسب الأيديولوجية الاقصائية حول حقيقة الهوية والحضارة الأمازيغيتين، كما نجحت في تصحيح الكثير من المغالطات التي رسخت حول الإنسان الأمازيغي في الفترات السابقة، بفعل برامج التعليم والإعلام، وبفضلها تع التعرف على الكثير من الوجوه والنجوم التي اشتهرت ونبتت في مجالات متعددة دون أن يعرف المغاربة أنهم نجوم أمازيغ، وشخصيات سياسية وعلمية واكاديمية أنها أمازيغية (خصوصا في زمن جائحة مرض كوفيد 19).



لقد ظلت الكثير من النخب المغربية عرضت للاقصاء والتهميش والتجاهل لمدة نصف قرن وما يزيد (...). وفي هذا الصدد تمكن المشاهد من التعرف على المسكوت عنه في الجبال والصحاري والفيافي البعيدة عن المراكز، بواسطة برامج وريبورتاجات القناة التي تمكن من محو صورة صورية عن المغرب وعمقه الثقافي والحضاري الممتد لآلاف السنين، كما كان المشاهد مع موعد مع إكتشاف غنى الثقافة والتنوع الجغرافي المغربي الذي ظل إلى الأمل القريب في عداد المجهول والمسكوت عنه، وبحكم نجاح هذه التجارب، إكتشف كل الباحث عن الانتظارات الحقيقية للجمهور المغربي الممول للإعلام.

وبخصوص مسارات دسترة اللغة الأمازيغية فقد لعبت القناة دورا محوريا وأساسيا في "تنزيل تعميم الحرف الأمازيغي تيفيناغ، من خلال تبنيها لهذا الحرف، والكتابة به واستعماله في سكريت القناة، كما كانت مساهمة صحافييها مساهمة جديرة ورصينة في القيام بالواجب المهني، عندما عملوا على كتابة عناوين نشرات الأخبار والبرامج بحرف تيفيناغ، يضاف كتابة مختصرات الأخبار به علاوة على كتابة الشعارات وترجمة وكتابة أسماء مؤسسات وجمعيات بخط تيفيناغ."

أنطلاقا من كل ما سبق، لا مناص من الاعتزاز بما أنتجته القناة الأمازيغية من انتاجات إيجابية تتوخى في العمق الرفع من مستوى تثقيف وإدراك الجمهور تجاه حقيقة هويتهم شريطة العمل في المستقبل على تحسين مكاسب المرحلة السابقة، والتوجه واستشراف المستقبل المنظور وفق خطاطة واضحة المعالم عمادها الاساس الانتقال السلس من مرحلة إلى مرحلة، وفق تخطيط مهني محكم احترافي، وتكون بدايته تجويد الانتاج وتنظيم العمل و ضبط شبكات البرامج والأجناس الصحفية.

أن تتحمل جريدة العالم الأمازيغي، هموم ومشقات فتح ملف الاعلام السمعي البصري، يعتبر في حد ذاته نقطة مشرقة ومضيئة في سراديب الاعلام المغربي الراهن، اعلام دخل منذ مدة ليست باليسيرة في مخاضات شتى وتتعادفه أمواج متعددة، وذلك نتيجة مسارات الديمقراطية وحقوق الانسان التي اتي عرفت في السنوات الاخيرة الكثير من الاهتزازات ان لم نقل التراجعات، والتي ضيقة من مساحات الهوامش الضيقة المتاحة في السابق. يلاحظ الباحث والمشتغل في حقل الاعلام السمعي البصري أن قناة تمازيغت قد استطاعت بلا شك تحقيق انواع وأجناس برامجية شتى، ومنها برامج النقاش السياسي وتتبع السياسات العمومية في كل المجالات، كما استكاعت ان تواكب بكثير من الجدية مشاريع النقاش الثقافي العمومي، كما امتد مجال اشتغالها اليومي إلى برامج السياسات العمومية والشأن ومتابعة برامج الشأن المحلي وفق مقاربة وتقنيات إعلام القرب.

طيلة مدة 12 سنة، استطاعت القناة كذلك أنجاز العديد من الروبورتاجات، من مختلف الاصناف تناولت كل القضايا المطروحة في المشهد المغربي الحالي، كما استطاعت القناة كذلك صناعة بورتيهات مختلفة لشخصيات وكينية وأجنبية، بغية تقريب رهانات النخبة المغربية ومختلف الفاعلين من المشاهد المغربي.

وبخصوص الانتاج الدرامي من افلام وشرائط وثائقية ومسلسلات، ومسرحيات وسكيتشات وسيتكومات، فقد استكاعت القناة انتاج بانوراما درامية متنوعة عكست مختلف الالوان المغربية الحضارية والهوياتية، التاريخية.. والجغرافية.... وفي هذا الصدد استطاعت القناة ان تخلق وان تبرز وجوه تحولت مع مرور الوقت الى نجوم تنضاف الى النجوم التي تكونت وترعرعت فوق خشبات مسرح جمعيات الحركة الأمازيغية، كما عززت الرصيد الدرامي لشركات انتاج ومبادرات الأفراد والجمعيات التي انطلقت منذ 1989، في اطار النهضة الثقافية الأمازيغية وابت استثمرت بدورها الرصيد السابق الذي انجزته الشركات الأوروبية زمن الحماية على المغرب، وذلك موضوع آخر.

مختلف هذه الجهود والإنجازات استطاعت ان تبرز الكثير من الوجوه الصحفية والفنية التي كانت مغمورة، او الاي حكم عليها قسرا ملازمة الهامش وتداعياته السلبية المزمنة. لقد نجحت

بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتأسيس القناة الأمازيغية "الثامنة" أكد محمد ممد في حوار مع "العالم الأمازيغي" أنه بعد مرور 12 سنة على إنشائها يمكننا أن نقول، وبكل فخر، أن القناة ساهمت إلى حد كبير في بناء سوق البرامج باللغة الأمازيغية، والنهوض من خلال إنتاجاتها المتنوعة والكثيرة بالأمازيغية لغة وثقافة. ونبه إلى أنه وقت تأسيس القناة الأمازيغية كان حينها واقع الإعلام السمعي البصري الأمازيغي بئساً بكل المقاييس. وأضاف أن ما زاد من بؤسه وتعقيده كون قناة تمازيغت مشروع قناة عامة ودفتر تحملاتها يتضمن مجموعة من الإكراهات التي لا وجود لها في دفاتر حملات نظيراتها التي تنتج وتبث بلغات أخرى. وأشار إلى أن مسؤولية الإعلام الجاد تكمن اليوم في ضرورة جعل المشاهد يكون على دراية تامة بصدقية الخبر وخصوصياته ومصدره وفهم حيثياته وانعكاساته المحتملة على حياته اليومية وهذا ما تحاول قناة تمازيغت القيام به قدر المستطاع وفي حدود الإمكانيات المتاحة. وتفاعل بمستقبل الأمازيغية حين قال بأن "هناك غلاف مالي قدره 200 مليون درهم سيخصص لهذا الورش حسب ما صرحت به الحكومة الحالية. وهذا أمر مشجع للغاية مشيراً إلى أنه هناك عقد البرنامج الذي يتضمن جميع ما تحتاج إليه لقناة من إمكانيات واعتمادات للشروع في إنجاز المرحلة المقبلة لتطوير أدائها بدءاً بالمرور إلى البث المتواصل 24/24 ساعة" وشدد على أن الإعلام الأمازيغي جزء مهم من المنظومة الإعلامية الوطنية ويجب النهوض به على جميع المستويات وذلك لتمكينه من القيام بأدواره على أحسن ما يرام.

محمد ممد مدير القناة الأمازيغية «الثامنة» لـ «العالم الأمازيغي»

«تمازيغت» خرجت إلى الوجود في سياق معقد وولادتها كانت قيصرية

«تمازيغت» ساهمت في بناء سوق البرامج الأمازيغية والنهوض بالأمازيغية لغة وثقافة



بعد مرور 12 سنة كمدير للقناة الأمازيغية وفي ظل كل الإكراهات، هل ساعدكم ذلك في تحديد الإصلاحات أو الأوراش التي يتعين القيام بها لجعل القناة تواكب التحديات المطروحة أمامها؟

يقول المثل الدارج : «رب ضارة نافعة». كانت تلك الإكراهات بمثابة حافز حقيقي لإنجاح هذا المشروع المتميز وتنزيل مقتضيات دفتر حملاته وتجاوز بعض المشاكل التي كانت تشكل عائقاً حقيقياً أمام طواقمها وإدارتها.

شمر الجميع آنذاك على سواعده وضحووا وناضلوا من أجل تجاوز المعوقات التي أشرت إليها سابقاً، معتمدين في ذلك على الإمكانيات الذاتية للقناة والإمكانيات التقنية واللوجستية التي وضعتها رهن إشارة القناة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

اليوم وبعد مرور 12 سنة على إنشائها يمكننا أن نقول، وبكل فخر، أن القناة ساهمت إلى حد كبير في بناء سوق البرامج باللغة الأمازيغية، والنهوض من خلال إنتاجاتها المتنوعة والكثيرة، في النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة كما أكد على ذلك صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في خطابه التاريخي بأجدير سابع عشر أكتوبر من سنة 2001. حيث قامت مثلاً بإنتاج وبث أكثر من ستين مسلسل وستكوم ومايزيد عن مائتي فيلم تلفزيوني وعشرات المسرحيات والبرامج الوثائقية وغيرها من البرامج التي نص عليها دفتر حملاتها. كما تمكنت من رفع عدد ساعات البث من ستة إلى 14 عشر يوماً وأكثر من 18 خلال شهر رمضان المبارك.

من اهم معايير نجاح أي قناة هو انتشارها بين شرائح المجتمع وتقبلهم لمحتواها الإعلامي، هل يمكن القول إن القناة الثامنة نجحت في هذا الأمر؟

لقناة تمازيغت جمهورها، يتفاعل مع برامجها، يعبر عن رضاه من بعضها أحياناً وانتقاده لها في أحيان أخرى. وهذه مسألة طبيعية بل صعبة إلى حد كبير لأن انتقادات جمهور القناة الذي يساعد على تصحيح أشياء كثيرة في شبكة برامجها ويساهم في تحديد المضامين من خلال اقتراحاته من حيث الشكل والمضمون. لاننسى أن القناة في واقع الأمر ملك لجمهورها، فلا مستقبل لقناة لاتحترم أذواق وانتظارات جمهورها.

أكد أن التلفزيون العمومي أصبح يواجه تحديات كبيرة في نقل المعلومة خصوصاً في ظل منافسة وسائل الاتصال الاجتماعي، هل استطعت القناة أن تواكب هذا التطور؟

حاورته: رشيدة إمرزيك

بعد 12 سنة على تأسيس القناة الأمازيغية، كيف تقيمون التجربة، ماذا تحقق وماذا لم يتحقق بعد؟

في الحقيقة أشياء كثيرة تحققت لكن أشياء كثيرة لازالت لم تتحقق بعد. ولمعرفة ماذا تحقق خلال السنوات الأخيرة أي منذ إحداث هذه القناة في فاتح مارس من سنة 2010 لابد من التذكير ببعض الحقائق الميدانية :

أولها أن هذه القناة تم إنشائها في سياق إعلامي «متميز» للغاية وشديد التعقيد بالنظر لمشروع من هذا الصنف وهذا الحجم. ولادته كانت في الحقيقة ولادة قيصرية. لنتخيل مشروع تلفزة باللغة الأمازيغية بالروافد الثلاث في قطاع يفترق إلى أبسط المقومات الذاتية : غياب شبه تام للموارد البشرية المؤهلة مهنيًا، التقنية والفنية منها والصحفية والإدارية. حيث كان لزاماً على القائمين على هذه القناة أن يتناولوا مختلف جوانب المشروع من الصفر تماماً لأن القطاع كان في مرحلة الإرهاصات الأولى.

نعم قامت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة آنذاك بتزويد هذا المشروع بأحدث التجهيزات والتقنيات وقامت بمجهودات جبارة لإخراجها إلى حيز الوجود، لكن واقع الإعلام السمعي البصري الأمازيغي آنذاك كان واقعا بئساً بكل المقاييس. ومما زاد من بؤسه وتعقيده كون قناة تمازيغت مشروع قناة عامة، دفتر حملاتها يتضمن مجموعة من الإكراهات التي لا وجود لها في دفاتر حملات نظيراتها التي تنتج وتبث بلغات أخرى. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مسألة الترجمة باللغة العربية والأمازيغية وبكثيرة، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد صيغة مثلى لتوازن حقيقي بين روافد اللغة الأمازيغية، وهذا أمر لم يكن بالسهل بل إنه في غاية الصعوبة والتعقيد.

دون أن ننسى مسألة في غاية من الأهمية كذلك ويتعلق الأمر بغياب سوق للبرامج التي بدونها كما تعلمون يستحيل الحديث عن إمكانية إنشاء قناة إذاعية أو تلفزية في ظروف مهنية عادية. رغم هذه الإكراهات كلها تمكنت القناة من فرض وجودها على الساحة الإعلامية الوطنية بل ساهمت إلى حد كبير في خلق سوق البرامج باللغة الأمازيغية بروافدها الثلاث وواكبت بنجاح جميع الأحداث التي عاشها المغرب منذ نشأتها : التصويت على دستور 2011، الانتخابات العامة لسنة 2016 و 2021 بالإضافة إلى تنفيذ جل الالتزامات التي تم التنصيص عليها في دفتر حملاتها

هناك كذلك ما يصطلح عليه بالعقد البرنامج ويتضمن جميع ما تحتاج إليه القناة من إمكانيات واعتمادات للشروع في إنجاز المرحلة المقبلة لتطوير أدائها بدءاً بالمرور إلى البث المتواصل 24/24 ساعة. وهذه عملية تحتاج إلى إمكانيات مالية وتقنية وفنية وشرية لا يمكن الحصول عليها إلا إذا خصصت لها الحكومة الحالية ما يلزم من الاعتمادات المالية،

في ظل الحكومة الحالية ماهي افاق الاعلام السمعي البصري الأمازيغي، وماهي الاستراتيجيات المطروحة للنهوض به؟

ينبغي التذكير بأمر في غاية من الأهمية، ألا وهو الإرادة التي عبر عنها، غير ما مرة صاحب الجلالة نصره الله، من أن ورش الأمازيغية يهم جميع المغاربة بدون استثناء، وبالتالي انجاحه قضية تهم المغاربة كافة وليس الناطقين منهم باللغة الأمازيغية فحسب. الإعلام السمعي البصري على وجه الخصوص قطاع إستراتيجي وينبغي التعامل معه على الأساس. الإعلام الأمازيغي جزء مهم من المنظومة الإعلامية الوطنية ويجب النهوض به على جميع المستويات وذلك لتمكينه من القيام بأدواره على أحسن ما يرام.

آلم يلعب هذا الإعلام إذاعة وتلفزة دوراً ريادياً في أهم المحطات التي مر منها المغرب منذ سنة 2010؟ فقد أستطاع مواكبة جميع الاستحقاقات الانتخابية بنجاح، والإنخراط الكامل في عملية التعريف بوباء الكوفيد-19 وطرق الوقاية منه، إلى جانب نقل الدروس المدرسية عن بعد، والتعريف ببرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الخ

أشاطر الرأي في هذا الأمر إلى حد ما. نعم تعاظمت المنافسة واشتدت خلال السنوات الأخيرة لكن في اعتقادي على مستوى الكم فحسب. المشاهد في حاجة اليوم إلى من يساعده على فهم ما يجري حواله من أحداث ووقائع، محلية كانت أو دولية. هناك سطحية وأحياناً ضحالة حقيقية في طريقة تناول المواضيع التي تهم المشاهد. مسؤولية الإعلام الجاد تكمن اليوم في ضرورة جعل المشاهد يكون على دراية تامة بصدقية الخبر وخصوصياته ومصدره وفهم حيثياته وانعكاساته المحتملة على حياته اليومية. وللإعلام العمومي دور أساسي في هذا المجال، وقناة تمازيغت تحاول القيام بهذه المهمة قدر المستطاع وفي حدود الإمكانيات المتاحة، علماً أنها ليست بقناة إخبارية. وتعتمد في خطها الإعلامي على مبدأ سياسة القرب في تناولها لمختلف مضامين برامجها وسعيها منها لتكون في تفاعل دائم مع جمهورها أينما وجد داخل وخارج المعزب.

ما المانع من توسيع شبكة البث القناة الثامنة لتصل إلى 24 ساعة؟

هو هدف سيتم تحقيقه إن شاء الله في القريب العاجل كما هو الأمر بالنسبة للإذاعة الأمازيغية. نحن متفائلون كثيراً حينما عبرت الحكومة الحالية عن رغبتها في تنزيل مقتضيات الدستور فيما يهم ورش الأمازيغية ومعه بطبيعة الحال ملف الإعلام السمعي البصري الأمازيغي.

هناك غلاف مالي قدره 200 مليون درهم سيخصص لهذا الورش حسب ما صرحت به الحكومة الحالية. وهذا أمر مشجع للغاية.

ΛΣΘ

النسخة

Th

ⵓⴰⵎⴰⵣⵉⵖⴰⵏ ⵓⴽⴰⵏⵉⵎ ⵓⴽⴰⵏⵉⵎ ⵓⴽⴰⵏⵉⵎ
المؤتمر العاشر لأمازيغ العالم
AMAZIGH WORLD ASSEMBLY

$\chi \otimes \Sigma \mid + \square \circ \sqcup + + \chi \circ \sqcup \circ \mid + + \mid \otimes \sqcup \circ \Sigma \mid + \Sigma \sqcup \sqcup \circ \circ, \wedge \wedge + \square \circ + \circ \otimes :$

“C.I ΣΘΠ:ΛΛ:Η ΣΥ.Π.Η Σ :ΗΟ.Χ Λ :ΘΘΣΛΘ Λ :ΘΓΥΟ
I +:Η.ςΣI +ΣΓЖΠ:Ο. I ΣΗΟΣϐΣςI I ΣЖЖИCE Λ Θ.ΛΣΗ ?”

في إطار العقد الدولي للغات السكان الأصليين وتحت شعار :

ما هي التدابير العاجلة التي ينبغي اتخاذها لحماية، تنشيط وتعزيز اللغة الأصلية لسكان شمال إفريقيا والساحل ؟

As part of the International Decade of Indigenous Languages and under the theme of:

"What urgent measures should be taken to protect, Revitalize and promote the indigenous language of the peoples of North Africa and the Sahel ?"

Ц.ОЖ.Ж.т – т.ОСХт / т.ЦЕ.т | Е.О. т.ХХН.т / И.О.УОХ 25 .О 27 С.О 2022/2972

Ouarzazate -Tarmigte/Région Drâa -Tafilalet/Maroc du 25 au 27 mars 2022/2972



Agrawamadlan



www.amamazigh.org



assemblee.mondiale.amazighe@gmail.com